جامعة الملك سعود
King Saud University

سلسلة إصدارات
الجمعية السعودية للعلوم السياسية
١٤

تحليل إدارة الصراع الدولي

« دراسة مسحية »

الدكتور أحمد محمد وهبان
أستاذ العلوم السياسية المشارك
كلية الحقوق والعلوم السياسية - جامعة الملك سعود

٢٠١٤

الجمعية السعودية للعلوم السياسية: جمعية علمية متخصصة ينصب اهتمامها الرئيس على تطوير الحقل الأكاديمي للعلوم السياسية وأبراز أهميته ودوره من خلال البحوث والدراسات العلمية والاستشارات وتشجيع التواصل العلمي فيما بين المتخصصين والباحثين والدارسين والمهتمين بمجال العلوم السياسية.

أهداف الجمعية: تهدف الجمعية السعودية للعلوم السياسية إلى تحقيق مايلي:

١. تنمية الفكر العلمي في مجال العلوم السياسية والعمل على تطويره.
٢. إتاحة الفرصة للعاملين في مجال العلوم السياسية للإسهام في حركة التقدم العلمي.
٣. تيسير تبادل الإنتاج العلمي والأفكار العلمية في مجال العلوم السياسية بين الهيئات والمؤسسات المعنية داخل المملكة وخارجها.
٤. تقديم المشورة والقيام بالدراسات اللازمة لرفع مستوى الأداء في مجالات العلوم السياسية في المؤسسات والهيئات المختلفة.
٥. تشجيع التواصل العلمي بين أعضاء الجمعية.
٦. تطوير الأداء المهني لأعضاء الجمعية.

أعضاء مجلس إدارة الجمعية السعودية للعلوم السياسية

د. سرحان بن دبيل العتيبي
رئيس مجلس الإدارة

د. وليد بن نايف السديري
نائب رئيس مجلس الإدارة

د. محمد بن عوض الحارثي
أمين السر

أ.د. عبدالله بن جمعان الغامدي
أمين المال

أ.د. صالح بن محمد الخثلان
عضو

د. شافي بن عبدالرحمن الدامر
عضو

د. مرزوق بن محمد العشير
عضو

سكرتارية الجمعية

مشاري بن شارع العتيبي
سكرتير الجمعية

جامعة الملك سعود
King Saud University

الجمعية السعودية للعلوم السياسية
Saudi Political Science Association

سلسلة إصدارات الجمعية السعودية للعلوم السياسية (١٤)

تحليل إدارة الصراع الدولي

« دراسة مسحية »

الدكتور أحمد محمد وهبان

أستاذ العلوم السياسية المشارك
كلية الحقوق والعلوم السياسية - جامعة الملك سعود

٢٠١٤

بسم الله الرحمن الرحيم

تصدير

تمثل ظاهرة الصراع واحدة من أبرز ظواهر عالم السياسة الدولي، و بالتالي فقد ظلت دوما تستقطب اهتمام المعنيين بدراسة العلاقات الدولية، وتحتل مكاناً مرموقاً في مؤلفاتهم، بل وراحوا يفردون لها عشرات من الدراسات البحثية بغية استجلاء طبيعتها، و الإحاطة بشتى جوانبها و تداعياتها. ثم ما برح فريق من الباحثين أن راح يصب اهتمامه على مسألة إدارة الصراع الدولي International Conflict Management فظهر بذلك حقل معرفي جديد في هذا الصدد .

ففي رحاب أجواء دولية مفعمة بالتوتر بين القطبين الأمريكي و السوفيتي وفى ظل امتلاك العديد من القوى الكبرى لأسلحة دمار شامل تنامت المخاوف من انفجار الصراعات الدولية، وبالتالي تزايدت الحاجة - كما يقول Brown - إلى إيجاد الوسائل الكفيلة بالسيطرة على هذه الصراعات ومنع انفجارها، لأنه كان من شأن مثل هذا الانفجار أن يأتي بعواقب عظيمة الخطر في ظل أجواء دولية كهذه [1]. وعلى الجملة يمكن القول إن مفهوم إدارة الصراع الدولي ظهر كحقل معرفي جديد في ظل أجواء الحرب الباردة وتحديداً خلال سنوات النصف الثاني من خمسينيات القرن الماضي. إذ ظهرت في عام ١٩٥٧ أول دورية علمية متخصصة في مجال إدارة الصراع الدولي، ألا وهى مجلة حل الصراع Journal of Conflict Resolution، كما أنشأت جامعة ميتشجان في عام ١٩٥٩ أول مركز بحثي متخصص في موضوع حل الصراع الدولي، ثم كان أن شهد عقد الستينيات تزايدا واضحاً في الاهتمام بذلك الموضوع فظهر العديد من المراكز البحثية وورش العمل أسسها باحثون أمريكيون حال كل من Kelman و Jon Burton وLeonard Doob و Herbert و Stenelo و Young وغيرهم . [2]

وعلى هذا النحو ومع اطراد التنامي في الاهتمام بموضوع إدارة الصراع الدولي خلال العقود المنصرمة اكتسب هذا الموضوع ذاتية متميزة وبانت معالمه كحقل معرفي جديد من حقول نظرية العلاقات الدولية .

على أية حال فإن بحثنا هذا يمثل دراسة مسحية للاتجاهات المعاصرة في دراسة إدارة الصراع الدولي، وعليه فإن اهتمامنا هنا سينصب على الدراسات (المعنية بالموضوع) الصادرة منذ مطلع عقد التسعينيات، حيث يشهد العالم المعاصر بيئة صراعية جديدة كانت لها بطبيعة الحال انعكاساتها على عملية إدارة الصراع الدولي، ومن ثم على الدراسات المعنية بهذه العملية. وتتجسد معالم هذه البيئة الدولية في الصورة الحالة للنسق الدولي والتي قامت على أنقاض النسق الدولي ثنائي القوى القطبية الذي كان قد ساد حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وانتهى رسمياً بزوال الاتحاد السوفيتي من الخارطة الدولية في ٢٥ ديسمبر ١٩٩١. وقد تميز النسق الدولي الجديد (وبالتالي البيئة الصراعية الجديدة) بجملة من الخصائص مغايرة لخصائص سابقه، ويأتي في مقدمة هذه الخصائص كون العالم الآن بصدد نسق دولي أحادى القطب، يتمثل قطبه الأوحد بداهة في الولايات المتحدة الأمريكية، وهى القوة التي باتت بزوال القطب السوفيتي تنفرد بتقرير مصير النسق الدولي، والإمساك بلجام علاقات القوى داخله[٣] ومن هنا فقد راح البعض يطلق على هذا النسق مسمى النظام العالمي الجديد، وذلك باعتباره نسقا يدار غائياً من قبل قطب أوحد، وعلى هدى من تصوراته وتوجهاته ومصالحه. وعليه كان من الطبيعي أن تسود فكرة العولمة (كعملية إرادية غائية مدارة من قبل قوة بعينها) في مواجهة فكرة العالمية (كتعبير عن تلقائية وآلية الانفتاح والتواصل بين الشعوب).[٤]

وتأسيساً على خاصة الأحادية القطبية وارتباطها بها تأتى الخاصة الثانية للنسق الدولي الحال، والتي تتمثل في التراجع الكبير لظاهرة الصراع الأيديولوجي التي سادت حقبة الثنائية القطبية، وبروز الاهتمام بفكر جديدة من شاكلة صدام الحضارات The Clash of Civilizations ونهاية التاريخ The End of History.[٥]

فبزوال الاتحاد السوفيتي وتفكك دائرته الأيديولوجية الثابتة (حلف وارسو) في العام ١٩٩١ وتخلى الجميع عن الماركسية كنظام سياسي ومنهج حياة، انتهى تقريباً أضخم صراع أيديولوجي عرفه التاريخ الحديث، والذي في ظله انقسم العالم المعاصر قاطبة إلى معسكرين أيديولوجيين أحدهما تقوده الولايات المتحدة ويعتنق الفكر الليبرالي، والآخر يقوده الاتحاد السوفييتي ويعتنق الفكر الماركسي، وبزوال

المعسكر السوفيتي وتخليه عن الماركسية راح الأمريكيون وحلفاؤهم يعلنون انتصارهم أيديولوجيا وتنظيمياً وسياسياً على معسكر السوفييت الشيوعي لكي ينفسح المجال لصراع فكرى عقائدي جديد أطلق عليه صامويل هنتنجتون (صدام الحضارات)، في حين اعتبر فرانسيس فوكوياما أننا بصدد نهاية التاريخ، وهى الفكرة التي فحواها أن الإنسان قد أدرك أخيراً نمط الحياة الأمثل، والمتمثل في الليبرالية تلك الأيديولوجية التي تمثل في نظره الحقيقة المطلقة، وذروة التقدم الإنساني، وأعلى مراحل الكمال البشرى في التنظيم السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وهى كذلك الأيديولوجية التي خرجت وكان من الطبيعي و البديهي حسب رأيه أن تخرج منتصرة من صراعها الرهيب مع الماركسية[٦] .

وارتباطاً بما تقدم انتقل السجال العقائدي من منطقة الصراع الأيديولوجي (الليبرالي الماركسي) إلى منطقة صدام الحضارات، وأبدل الحديث في الغرب الليبرالي عن الخطر الأحمر (الشيوعية) بالحديث عن الخطر الأخضر (الإسلام)، باعتبار أن الإسلام في تصور العديد من المفكرين والساسة الغربيين بات يشكل العدو الجديد لنمط الحياة الغربي بعد تراجع الماركسية بمختلف تطبيقاتها، وعليه فسرعان ما ظهر في أفق الفكر الغربي لاسيما بعد أحداث ١١ سبتمبر مصطلح جديد هو الإسلاموفوبيا Islamophobia بمعنى الخوف من الإسلام [٧]. وفي ظل أجواء كهذه باتت الفكرة المسيطرة على كثير من المفكرين العرب والمسلمين أن الهوية العربية والإسلامية أضحت في خطر، على اعتبار أن الغرب إنما يستهدف هذه الهوية بالتشويه والإقصاء بل وبالسعي إلى طمسها، متذرعاً في ذلك بدثار الحرب على الإرهاب حيناً، والتدخل لفرض الديمقراطية وقيم حقوق الإنسان (لاسيما حقوق المرأة) وحقوق الأقليات أحياناً أخرى .[٨]

ولا يفوتنا في إطار الحديث عن صراع الهويات هذا أن نشير إلى ظاهرة ذات صلة به ألا وهي استشراء الحركات العرقية وتنامي دورها في عالم ما بعد الحرب الباردة، إنها الحركات التي شجعها تفكك الاتحاد السوفيتي و يوغوسلافيا على السعي إلى الحصول لجماعاتها العرقية على حق تقرير المصير من خلال دول مستقلة تجسد هوياتها وتعبر عن ذاتياتها. إنها ظاهرة الصراعات العرقية التي باتت محلاً لتدخل

القوى الدولية (من دول ومنظمات دولية حكومية وغير حكومية)، وبالتالي انتهت تقريباً النظرة التقليدية لتلك الصراعات باعتبارها شئوناً داخلية لا يتعين للآخرين التدخل فيها.[٩]

ولقد صاحب كل ما تقدم خاصة جديدة عظيمة الخطر والأهمية اتسمت بها البيئة الصراعية الدولية في عالم ما بعد الحرب الباردة، وتتمثل هذه الخاصية في تراجع مبدأي (السيادة) و(عدم التدخل في الشئون الداخلية للدول) وتغير النظرة إلى ذينك المبدأين اللذين طالما حكما العلاقات الدولية لقرون عديدة تمتد منذ معاهدة وستفاليا لعام ١٦٤٨ [١٠] حيث كان المؤتمرون في وستفاليا وقتذاك قد أقروا المبدأين ضمن عدد من المبادئ ارتأوا أن من شأن إعمالها والالتزام بها تحقيق الاستقرار للبيئة الدولية بعد حقبة من الحروب الدينية عصفت باستقرار القارة الأوربية وأقضت مضاجع شعوبها. ومنذ ذلك التاريخ (١٦٤٨) اعتبر المبدآن ضمن بديهيات التنظيم الدولي، ونصت عليهما المواثيق الدولية الكبرى وعلى رأسها ميثاق الأمم المتحدة الذي نص بوضوح على المبدأين باعتبارهما من المبادئ الأساسية التي تتبناها المنظمة الدولية كأسس راسخة لعلاقات سليمة وسلمية بين الدول. غير أن عالم ما بعد الحرب الباردة كبيئة صراعية جديدة شهد كما أسلفنا الإشارة أنماطاً عديدة للتدخل في الشئون الداخلية للدول انطوت بطبيعة الحال على انتهاكات لسيادات الدول التي تمت عمليات التدخل في مواجهتها .

ويضاف إلى كل ما تقدم كخاصة للبيئة الصراعية في رحاب النظام السياسي العالمي الجديد ذلك التنامي الملحوظ لأدوار لاعبين دوليين جدد سواء فيما يتصل بالانهماك المباشر كأطراف للعلاقات والصراعات والتفاعلات الدولية، أو حتى فيما يتصل بالتدخل في عملية إدارة تلك العلاقات وهذى الصراعات و التفاعلات. فإلى جانب الدول كلاعب دولي تقليدي برزت بشكل لافت في هذا الصدد أدوار كل من المنظمات الدولية والإقليمية، و المنظمات غير الحكومية، والشركات متعددة الجنسيات، والحركات العرقية عابرة القومية، ومنظمات الجريمة المنظمة، وما يسمى بالجماعات الإرهابية (وعلى رأسها بطبيعة الحال تنظيم القاعدة).

وأخيراً وليس آخراً شهدت البيئة الصراعية لعالم ما بعد الحرب الباردة ظهور قوى نووية جديدة، إذ تأكد منذ مايو ١٩٩٨ امتلاك كل من الهند و الباكستان للسلاح النووي ،ثم كوريا الشمالية (عام٢٠٠٦)، كما أن هناك شكوكاً عميقة تساور القوى الكبرى حول إمكانية امتلاك إيران لذلك السلاح في القريب العاجل .

تلكم كانت أبرز خصائص البيئة الصراعية في عالم ما بعد الحرب العالمية الباردة، وهى البيئة التي أسهمت دونما شك في ظهور أنماط صراعية جديدة، إلى جانب تأثيرها البالغ في مجرى الصراعات الدولية التقليدية، كما كان لتلك الخصائص وهذا ما بهمنا في المقام الأول تأثيرها على عملية إدارة الصراع الدولي بمختلف آلياتها، ومن هذا المنطلق كان استعراضنا المتقدم لخصائص البيئة الصراعية الدولية الحالة على سبيل التمهيد المنطقي لموضوع هذه الدراسة، والذي يتمثل في دراسة مسحية للأدبيات المعاصرة التي تناولت عملية إدارة الصراع الدولي.

ولما كان مفهوم إدارة الصراع الدولي غير متفق عليه اصطلاحاً بين الباحثين فإننا سنفرد المبحث الأول من دراستنا للتعريف بالرؤى المختلفة حول ذلك المفهوم، على أن نخصص المبحث الثاني للتعريف بالاتجاهات المستجدة في دراسة أساليب إدارة الصراع الدولي.

المبحث الأول

في مفهوم إدارة الصراع الدولي في الأدبيات المعاصرة (رؤى متنوعة)

ليس ثمة اتفاق كما قدمنا بين الباحثين المعاصرين حول مفهوم إدارة الصراع الدولي، ولعل مرد ذلك إلى اختلاف الباحثين حول مفهوم الصراع الدولي ذاته. ذلك بأن الصراع الدولي- كما يقول إسماعيل صبري مقلد هو ظاهرة تنفرد عن غيرها من ظواهر العلاقات الدولية بأنها ظاهرة متناهية التعقيد، إذ تتعدد أبعادها، وتتداخل مسبباتها ومصادرها، وتتشابك تفاعلاتها و تأثيراتها المباشرة وغير المباشرة، وتتفاوت المستويات التي تحدث عندها من حيث المدى و الكثافة و العنف.[١١]

كذلك فإن لفظة الصراع كما يقول Mitchel تتداخل من حيث مدلولها مع المنافسة، والتوتر ، والعداء، والكفاح، والتنافر، والخصومة، والانقسام، والنزاع.[١٢]

ثم إن مفهوم الصراع الدولي يحمل في بطنه مفهوم الأزمة الدولية International Crisis على اعتبار أن الأزمة كما يقول Holsti هي إحدى مراحل الصراع، فهي حالة مميزة من حالاته تشتمل على تصعيد مفاجئ يتضمن أحداثاً غير متوقعة تنجم عن الصراع القائم.[١٣]

ويضاف إلى التعقيدات التي تجابه تحديد مفهوم الصراع الدولي أن أطرافه (اللاعبون الدوليون) لاسيما في ظل مرحلة ما بعد انتهاء الحرب الباردة قد تزايد عددهم، و تنوعت أنماطهم، حيث يرى Nye أن ثمة لاعبين دوليين جددا (إلى جانب الدول) أضحوا يلعبون دوراً عظيم الأهمية في البيئة الدولية وذلك حال المنظمات الدولية الحكومية، و المنظمات غير الحكومية (NGOS)، و الحركات العرقية عبر القومية (مثل الحركة الكردية)، والجماعات الإرهابية، والشركات متعددة الجنسيات، وعصابات الجريمة المنظمة.[١٤]

وفضلاً عن كل ما تقدم فإن بيئة الصراع الدولي خلال حقبة ما بعد الحرب الباردة تطرح تحدياً جديداً يهيئ لذوبان الفارق بين الصراعات الدولية و الصراعات

الداخلية، وذلك لأن الصراعات الداخلية (حال الصراعات العرقية و الأنشطة الإرهابية) أصبحت تكتسب بعداً دولياً نظراً لتغير الرؤى التقليدية التي كانت تنظر إلى هذه الصراعات باعتبارها جزءاً من صميم الشئون الداخلية للدول، و بالتالي تبعاً لمبادئ السيادة و عدم التدخل في شئون الدول الداخلية لا يصح التدخل في مثل هذه الصراعات .[١٥]

كذلك فإن النزوع إلى تدويل الصراعات الداخلية من خلال قيام الدول بعرضها على المنظمات الدولية جعل من الصعب كما يقول Midlarsky التمييز بين الصراعات الداخلية و الصراعات الدولية .[١٦]

يضاف إلى كل ما تقدم كما يقول كل من Lamborn و Lepgold أن أغلب صراعات فترة ما بعد انتهاء الحرب الباردة هي صراعات داخلية تنتشر بصورة أساسية داخل بلدان العالم الثالث، ويغلب عليها الطابع العرقي على نحو باتت الصراعات العرقية معه تمثل سمة رئيسية للبيئة الصراعية الدولية المعاصرة، وتحدياً صعباً للأمن الدولي .[١٧] وعليه فقد أصبحت هذه الصراعات تستقطب اهتمام المنظمات الدولية والإقليمية والقوى الكبرى والرأي العام العالمي، والفاعلين الدوليين الآخرين حال المنظمات غير الحكومية. وبالتالي فقد أصبح من العسير على المحللين الدوليين تجاهل تلك الأنماط من الصراعات التي كان ينظر إليها في السابق باعتبارها شئوناً داخلية محضة.

وتأسيساً على ما تقدم كان الاختلاف بائناً بين الباحثين بصدد تحديد مفهوم الصراع الدولي وبالتالي بصدد تحديد مفهوم إدارة الصراع الدولي. وعلى الجملة فإنه يتعين أن نميز بين اتجاهين رئيسيين بصدد تعريف ذينك المفهومين :

أما الاتجاه الأول: فهو ينظر إلى الصراع الدولي باعتباره ظاهرة طبيعية، بحسبان أن الأصل في العلاقات بين الدول هو طبيعتها الصراعية، فهي صراع من أجل القوة، صراع بين قوى متفاعلة على المصالح المتنافرة .[١٨] إن كل دولة هي بالضرورة في صراع دائم مع العالم الخارجي من أجل تحقيق أهدافها بوسيلتين رئيسيتين هما الدبلوماسية والعنف (الحرب)، أو كما يقول Waltz: إن الصراع يمثل

الحالة الطبيعية للبيئة الدولية التي هي بيئة فوضوية لا توجد بها سلطة عليا تفرض القانون على الدول (أطراف الصراع) بالقوة. إن جماعة دولية كهذه تتألف من دول تسعى كل منها إلى تحقيق مصالحها في البيئة الدولية، فلا مفر من الصراع لاسيما عندما تتنافر المصالح والأصل في المصالح أنها متنافرة.[١٩]

أما الاتجاه الثاني: فهو يعكس الاتجاه الأكثر شيوعاً في دراسة ظاهرة الصراع الدولي، وهو ينطوي على نظرة جزئية بصدد دراسة هذه الظاهرة. فالصراع الدولي تبعاً لهذا الاتجاه هو حالة مرضية، بمعنى أن الصراعات الدولية هي علاقات أو مواقف أو أوضاع دولية تنطوي على مشكلات يتعين إيجاد الحلول لها. وهنا تجدر الإشارة إلى أن مفهوم إدارة الصراع الدولي International Conflict Management إنما تبلور كحقل معرفي كما أسلفنا القول ارتباطاً بهذا الاتجاه الثاني بنظرته الجزئية. وعلى الرغم من أن الغالبية العظمى من الدراسات الخاصة بإدارة الصراع الدولي صدرت عن نفس هذه النظرة إلى الظاهرة الصراعية، فإنه أيضاً ليس ثمة اتفاق بين أصحاب هذه النظرة وتلك الدراسات حول مدلول واحد لعبارة إدارة الصراع الدولي. والحق أن مرد هذا الاختلاف هو إلى عدم الاتفاق على تعريف موحد للصراع الدولي من جهة، وتداخل مفهوم إدارة الصراع مع مفاهيم أخرى عديدة من جهة أخرى. ولعل من أظهر هذه المفاهيم مفهوم حل الصراع Conflict Resolution و مفهوم ضبط الصراع Conflict Adjustment ومفهوم تجنب الصراع Conflict Avoidance، ومفهوم منع الصراع Conflict Prevention، بل ومفهوم إدارة الأزمة Crisis Management [٢٠]، ومفهوم بناء السلام Peace Making .... وغيرها من المفاهيم.

وارتباطاً بما تقدم تختلف الرؤى، فيرى Dixon - بادئ ذي بدء أن الصراع الدولي ينشأ من الإدراك المتبادل لتناقص المصالح المادية و القيم الأساسية بين طرفين دوليين أو أكثر، وهو قد يتعلق بمسائل تخص السيادة الوطنية، أو الأمن القومي، أو الهوية ...إلى غير ذلك. وهو يعرف إدارة الصراع بأنها: جملة الجهود التي تستهدف تحقيق السلام بين أطراف الصراع.[٢١]

ويعرف Watkins و Rosegrant إدارة الصراع الدولي بأنها عملية يقوم بها طرف دولى ما (يسمى الطرف الثالث Third Party) ، يتدخل من خلالها بين أطراف صراع دولي قائم بغية تجنب التصعيد ونزع فتيل التوتر، ومنع تفاقم ذلك الصراع.[٢٢]

ويلاحظ أنه طبقاً لهذا التعريف يكاد يتطابق مفهوم إدارة الصراع الدولي مع مفهوم وساطة الطرف الثالث كأسلوب من أساليب إدارة الصراع الدولي على نحو ما سنرى لاحقاً .

ويسلم Seaver بأنه ليس ثمة اتفاق في الأدبيات المعنية بالصراع الدولي حول مفهوم إدارة الصراع، ويقدم بدوره تعريفاً بهذا المفهوم قوامه أن إدارة الصراع بصفة عامة هي عملية تشير إلى سلوك يقوم به بعض اللاعبين الدوليين (سواء من أطراف الصراع أو أطراف ثالثة تتدخل كوسيط) من أجل تقليص مستويات الصراع، أو تجنب أنماط صراعية معينة حال الحرب مثلاً. ويضيف إنه من الواضح بالتالي أن مفهوم إدارة الصراع ليس مرادفاً لمفهوم حل الصراع .[٢٣]

ويرى كل من Woodhouse و Ramsbatham و Mail أن كافة الاصطلاحات الخاصة بدراسة ظاهرة الصراع الدولي تتسم بعدم التحديد فيما يتصل بمدلولاتها، ويضيفون أن عبارة إدارة الصراع الدولي قد تعني تحديد أو تحجيم أو احتواء صراع مسلح، كما قد تعنى بصفة عامة توجيه والتحكم في كافة أنماط الصراع .[٢٤]

وينفرد كل من Lerche و Said على حد علمنا باستخدام عبارة ضبط الصراع The Adjustment of Conflict كتعبير عن مضمون إدارة الصراع، وهما يحددان وسائل ضبط الصراع فيما يلي: [٢٥]

١- **وسائل سلمية** وهي قد تكون سياسية (مثل التفاوض و المساعي الحميدة، والوساطة، والتوفيق) ، وقد تكون قانونية (حال التحكيم والقضاء الدوليين) .

٢- **إجراءات إكراهية** مثل استدعاء الدبلوماسيين ،أو طردهم، وقطع العلاقات الدبلوماسية، وتعليق الاتفاقات المشتركة، بالإضافة إلى الحصار، والمقاطعة، و الحظر ،والانتقام .

٣- استخدام القوة و هذا يعني الحرب .

ولعل من أكثر الاتجاهات المعاصرة شمولية فيما يتصل بمفهوم إدارة الصراع ما يقول به Mitchell من أن ثمة إستراتيجيات أربع يشملها هذا المفهوم وهي :

١- إستراتيجية تجنب الصراع Conflict Avoidance

٢- إستراتيجية منع الصراع Conflict Prevention

٣- إستراتيجية تثبيت (أو عدم تفاقم) الصراع Settlement Conflict

٤- إستراتيجية حل الصراع Conflict Resolution

وكل من هذه الإستراتيجيات تستخدم في إدارة الصراع، ويتم اللجوء إلى أي منها حسب مستوى حدة الصراع، كما يستخدم في إطار كل منها أساليب لإدارة الصراع تتراوح ما بين المفاوضة، والوساطة، والتسوية، و التهديد، و الإجبار .. وغيرها .[٢٦]

هذا ويلاحظ أن إستراتيجية حل الصراع ينظر إليها على نطاق واسع باعتبارها صلب إدارة الصراع، لذلك نرى أن ثمة علماء علاقات دولية كباراً يتجنبون استخدام عبارة إدارة الصراع ويلجأون مباشرة إلى عبارة حل الصراع، فعلى سبيل المثال نرى أن Holsti يقول: إن الصراع المفضي إلى حالة من العنف المنظم إنما ينجم عن مجموعة من المسببات حال وجود طرفين أو أكثر في مواقف متنافسة حول مسألة معينة، أو توجهات عدائية، أو أية أنماط من الأفعال العسكرية أو الدبلوماسية. ويرى أن حل الصراع يكون من خلال مجموعة من الأساليب الدبلوماسية و القانونية، تتمثل في: التفاوض المباشر بين أطراف الصراع، و الوساطة من قبل طرف ثالث، بالإضافة إلى الإجراءات القانونية مثل التحكيم و القضاء الدوليين .[٢٧]

كذلك نجد أن Dukes و Burton (مع الأخذ في الاعتبار أن الأول يعد من الرواد الأوائل لدراسات إدارة الصراع الدولي) يتعاملان مع مفهومي إدارة الصراع Conflict Management وحل الصراع Conflict Resolution وكأنهما مترادفان. ففي كتابهما المعنون بالصراع: قراءات في الإدارة والحل Conflict: Reading in Management and Resolution نجد أن كافة موضوعات الكتاب تتركز على

إستراتيجية حل الصراع، وذلك على الرغم من كون عنوان الكتاب يتضمن إدارة الصراع .[٢٨]

ولعل مرد ذلك هو كما قدمنا إلى اعتبار أن إستراتيجية حل الصراع هي الإستراتيجية الرئيسية و الأكثر استخداماً (في الواقع العملي) بين إستراتيجيات إدارة الصراع، وبالتالي فلا حرج من التركيز على هذه الإستراتيجية دون غيرها في تصور كثير من الباحثين .[٢٩]

ويقدم Burton نظرية لحل الصراع من خلال إزالة المشكلة المسببة له Problem- Solving Conflict Resolution وتتمثل إجراءاتها فيما يلي:

١- التعرف على أطراف الصراع ومرماه.

٢- إجلاس أطراف الصراع إلى طاولة المفاوضات لمناقشة العلاقات فيما بينهم .

٣- إيجاد اتفاق حول ماهية المشكلات المسببة للصراع و اعتراف الأطراف بخطأ تصرفاتهم السابقة.

٤- الاختيار بين بدائل الحلول الممكنة للمشكلة .

ويقدم Burton في هذا السياق مفهوماً جديداً يتعلق بحل الصراع هو ما يطلق عليه Conflict Prevention ومؤداه أن الهدف النهائي لعملية حل الصراع ليس فقط إزالة أسبابه وإنما كذلك تهيئة الأجواء لإقامة علاقات أساسها التعاون بين أطراف الصراع في المستقبل .[٣٠]

وعلى هذا النحو يتداخل مفهوما حل الصراع وصنع السلام Peace Making، وذلكم هو ما يقول به كذلك (ولكن في إطار أكثر شمولية) الخبراء البحثيون في برنامج إدارة الصراع (Toolkit) التابع لمدرسة الدراسات السياسية المتقدمة بجامعة جونز هوبكنز SAIS بواشنطن. حيث يرى هؤلاء الخبراء أن عملية إدارة الصراع إنما تستهدف ثلاثة أهداف رئيسية هي: [٣١]

أ- منع انفجار صراع مدمر .

ب- تيسير الانتقال بالصراع القائم فعلاً من مرحلة التراشق بالسلاح إلى مرحلة التراشق بالكلمات .

ج - التمكين للتحول بعلاقات الأطراف المتصارعة من مرحلة الصراع إلى مرحلة السلام الدائم من خلال استئصال الجذور المسببة والمؤججة لذلك الصراع .

وحسب هذا الاتجاه فإن ثمة سلسلة من الإستراتيجيات تنطوي عليها عملية إدارة الصراع أهمها:

١. إستراتيجية منع الصراع Conflict Prevention وهي تستهدف حل النزاعات بين الأطراف قبل ولوجها مرحلة العنف.

٢. إستراتيجية صنع السلام Peace Making وهى تستهدف الابتعاد بأطراف الصراع عن حافة العنف، والانتقال إلى مرحلة الصراع بالكلمات وصولاً إلى تحديد حل سلمي مشترك للصراع .

٣. إستراتيجية حفظ السلام Peace keeping ويتمثل دورها في ترسيخ السلام المتوصل إليه على نحو يهيئ الفرصة أمام المرحلة (أو الإستراتيجية) التالية أي بناء السلام .

٤. بناء السلام أو ما يطلقون علية Post-conflict Peace Building والتي يتمثل دورها في إزالة أية أسباب قد يكون من شأنها اشتعال الصراع مجدداً، بمعنى استئصال جذور الصراع، وإقامة سلام راسخ.

وبصفة عامة فإن عملية إدارة الصراع بمختلف إستراتيجياتها تعتمد على جملة أساليب في إنجازها تتمثل في التفاوض، والوساطة والوسائل القانونية (التحكيم و القضاء الدوليين)، والتهديد باستخدام القوة، وأخيراً استخدام القوة في حال فشل سائر الوسائل السابقة .

ويتماشى مع هذا الاتجاه الشامل باحثون عديدون: منهم Ball، Evans، Zartman، James، Betts، Cohen على سبيل المثال.[٣٢]

وجملة القول في شأن كل ما تقدم فإن إدارة الصراع الدولي لا تنطوي على عملية واحدة وإنما هي سلسلة من العمليات الغائية يتماشى كل منها مع مستوى معين لحدة الصراع، فهي تستهدف تجنب صراع يتوقع حدوثه في المستقبل القريب، كما قد تستهدف منع صراع في بداياته الأولى من الوصول إلى مرحلة العنف، كذلك قد تستهدف مجرد ضبط صراع قائم أو تثبيته بحيث لا يتصاعد مستوى التوتر أو العنف فيه، كما قد تستهدف حل صراع قائم متجذر [٣٣] بالفعل في الواقع الدولي، كما أنها أخيراً وليس آخراً قد تستهدف الحيلولة دون اندلاع صراع كان تم حله مجدداً، وبالتالي صنع السلام ...ويبقى التساؤل ماذا عن أساليب إدارة الصراع الدولي في الأدبيات المعاصرة ؟ ذلكم هو ما سنسعى إلى الإجابة عنه فيما يلي.

المبحث الثاني

في الاتجاهات المعاصرة في دراسة أساليب إدارة الصراع الدولي

تتم عملية إدارة الصراع الدولي في معظم الأحوال من خلال تدخل طرف ثالث Third Party يسعى إما إلى منع الصراع، أو ضبط الصراع، أو حل الصراع، أو تحقيق السلام بين أطراف الصراع .....إلخ. و أياً كانت أهداف القائمين على إدارة الصراع فإنهم إنما يلجأون في سبيل تحقيق هذه الأهداف إلى وسائل عديدة ومتنوعة. ويلاحظ أن الوسائل التي حظيت بجل اهتمام الباحثين المعاصرين تتمثل في :

١- الوسائل الدبلوماسية (التفاوض المساومة الوساطة) .

٢- العقوبات الاقتصادية .

٣- التهديد باستخدام القوة والاستخدام الفعلي لها.

وفيما يلي محاولة لتقديم تصنيف للاتجاهات المعاصرة في دراسة إدارة الصراع الدولي استناداً إلى أساليب إدارة الصراع التي تركز عليها .

المطلب الأول: الاتجاهات التي تركز على الوسائل الدبلوماسية في إدارة الصراع

يلاحظ أن الوسائل الدبلوماسية في إدارة الصراع الدولي قد استأثرت بالجانب الأكبر من اهتمام الباحثين المعاصرين، حيث تعددت و تنوعت إلى حد كبير الدراسات التي عنى أصحابها بهذه الوسائل. ويرى Watkins، Rosegrant بادئ ذي بدء أن التفاوض هو أفضل الطرق لتطويق الصراع، و الوصول إلى الترتيبات و الأوضاع الدولية المرغوبة. ويدللان على ذلك بنجاح المفاوضين الأمريكيين في حشد التحالف في مواجهة العراق غداة غزوه للكويت في أغسطس عام ١٩٩٠، وكذا نجاح الدبلوماسية الأمريكية خلال عهدي بوش الأب وكلينتون في احتواء الموقف الكوري الشمالي، وجعل كوريا الشمالية تقبل بإخضاع منشآتها النووية للتفتيش الدولي.[٣٤]

ويعرف Foster و Susskind و Mnookin التفاوض بأنه العملية التي من خلالها تنحو التوجهات و الأفكار والآراء المتعارضة لأطراف الصراع إلى التغيير في اتجاه التقارب بما يهيئ لزيادة احتمالات الوصول إلى نتائج ترضي جميع الأطراف. ويضيفون أن المساومة لا تستند فقط على مجرد التفاوض و إنما كذلك على التلويح باستخدام القوة لتدعيم موقف المفاوض في الوصول إلى أهدافه من عملية التفاوض. كما يشير هؤلاء الباحثون إلى التحديات التي تجابه دور المفاوض خلال مرحلة ما بعد انتهاء الحرب الباردة، متمثلة في تزايد أعداد وأنماط اللاعبين الدوليين، وثورة المعلومات الهائلة، وتزايد أعداد و أنماط الصراعات الدولية، والتغيرات المتسارعة في مجريات الواقع الدولي.[٣٥]

ويرى Leech أنه على الرغم من التحديات التي يواجهها الأمن الدولي في ظل عالم ما بعد الحرب الباردة (لاسيما بعد أحداث ١١ سبتمبر) فإن الأداة الدبلوماسية لا يزال لها دورها ومسئولياتها في إدارة الصراع الدولي، وخصوصاً تلك الدبلوماسية التي تستند إلى عنصر التهديد باستخدام القوة.[٣٦]

ويقدم Powell نظرية يؤكد من خلالها على تعاظم دور المساومة في إدارة الصراع الدولي، وهي النظرية التي أطلق عليها اسم نظرية المساومة Bargaining Theory. وهو يرى أن المساومة تعني اقتسام المكاسب الناشئة عن التحرك الجماعي

لأطراف الصراع، إنها بمثابة صنع كعكة أكبر يمكن اقتسامها بين المتصارعين بدلاً من الدخول في صراع مسلح (حرب) يكون من شأنه تدمير الكعكة المتصارع عليها. ويضيف أنه إذا كانت نظريات العلاقات الدولية التقليدية ظلت تنظر إلى الحرب من حيث نشأتها وإدارتها ونهايتها بأنها عملية مساومة فإن هذه النظرية (أي نظرية المساومة) تؤكد على أن الحرب (الصراع المسلح) هي نتيجة حتمية لفشل المساومة. إن للمساومة كما يقول Powell دورها المحوري في تحقيق السلام، وإقامة التحالفات وهيكلة المؤسسات الدولية. إنها بمثابة القلب النابض لأهم قضايا العلاقات الدولية على نحو يجعلنا نقول بأن نظرية العلاقات الدولية هي نظرية المساومة. كما يشير Powell إلى أن المساومة هي أساس نجاح وساطة الطرف الثالث Third Party Mediation في إدارة الصراع الدولي .[٣٧]

ويرى إسماعيل صبري مقلد أن المساومة قد تكون تصالحية و قد تكون إكراهية، فأما المساومات التصالحية فهي التي تستند إلى قاعدة الأخذ والعطاء بين أطرافها ووعيهم بالمزايا المشتركة التي بإمكانهم تحقيقها لأنفسهم إذا ما توصلوا إلى اتفاق فيما بينهم، وينحو أطراف العملية التساومية هنا إلى إدارة عملية التفاوض من منطلق المصالح المشتركة وليس المتنازع عليها، وأما المساومات الإكراهية فهي تلك التي تجري في مناخ من التهديد، والإرهاب، والتخويف، وعروض القوة والابتزاز تمارسه أطراف قوية على أطراف أخرى ضعيفة بغية إملاء شروط مجحفة (بمصالحها وحقوقها) عليها. وهذه المساومة تنحو إلى التركيز على دائرة المصالح المتنازع عليها .[٣٨]

ويوجز Schelling أهمية المساومة في عبارة مركزة قوامها: إن الدبلوماسية هي المساومة Diplomacy is Bargaining .[٣٩]

ويرى Talbott على صعيد آخر أن التحديات و التهديدات المتنامية في ظل العولمة أظهرت الحاجة إلى الدبلوماسية الجماعية أو الدبلوماسية متعددة الأطراف، والتي قوامها التحرك المشترك بين عديد من دول بل ومنظمات دولية حكومية وغير حكومية NGOs لمجابهة مثل هذه التهديدات حال الصراعات العرقية والإرهاب .. وغيرها من الأنماط الصراعية التي اتسع نطاق انتشارها خلال حقبة ما بعد الحرب الباردة. ويضرب مثلاً على فعالية الدبلوماسية الجماعية بالتعاون الناجح

بصدد مشكلة البوسنة بين الولايات المتحدة، وسبع منظمات دولية حكومية، وثلاث عشرة منظمة غير حكومية، و حكومات أكثر من اثنتي عشرة دولة من أجل إنجاز اتفاق لإنهاء الصراع العرقي في البوسنة عام ١٩٩٦.[٤٠]

الدبلوماسية الوقائية Preventive diplomacy :

احتل مفهوم الدبلوماسية الوقائية مكاناً مرموقاً في الدراسات المعاصرة المعنية بالصراع الدولي، وتندرج الدبلوماسية الوقائية بطبيعة الحال تحت إستراتيجية منع الصراع Conflict Prevention الذي أسلفنا الإشارة إليها كإحدى إستراتيجيات إدارة الصراع الدولي، وقد ورد مفهوم الدبلوماسية الوقائية على سبيل المثال في تقرير السكرتير العام للأمم المتحدة (يناير ١٩٩٢). حيث أكد التقرير كما يقول السيد أمين شلبي على أن الدبلوماسية الوقائية هي أكثر الأساليب الدبلوماسية فعالية، كما أن الحاجة إليها أصبحت أكثر إلحاحاً، حيث إنها تستهدف تخفيض التوتر قبل أن يترتب عليه صراع فعلي.[٤١]

ويقول George عن الدبلوماسية الوقائية: في ظل ما تطرحه حقبة ما بعد الحرب الباردة من تحديات وما ظهر خلالها من أنماط جديدة للصراع الدولي بالإضافة إلى اتساع نطاق وتزايد عدد الصراعات الداخلية أصبح من غير الممكن التعامل مع كل هذه التطورات بذات قواعد مرحلة الحرب الباردة، وبالتالي بات من المتعين على صانعي القرار و الباحثين على حد سواء العمل على تطوير معرفة جديدة، واستحداث طرق للتعامل مع كل هذه الصراعات قبل أن تنفجر وتتحول إلى صراعات مسلحة واسعة النطاق. ذلك بأنه في حال اتساع نطاق هذه الصراعات المسلحة يصبح من الصعوبة بمكان على أعضاء الجماعة الدولية (الأمم المتحدة المنظمات الإقليمية الدول فرادى وجماعات المنظمات غير الحكومية) أن تحشد التأييد السياسي، والموارد التي يحتاجها حل الصراع، وتحقيق سلام. ومن هنا كان من الضروري أن ينصب الاهتمام في الأعوام الراهنة على الدبلوماسية الوقائية كأداة ليس فقط للاستشعار المبكر للصراعات الكامنة وإنما كذلك للاستجابة الحازمة و الفعالة إزاء الصراعات، واحتوائها قبل تحولها إلى عنف واسع النطاق.[٤٢]

وهكذا تبدو جلية أهمية الدبلوماسية الوقائية، ذلك بأن فشل الاستجابة الحازمة للأزمات الكامنة يجعلنا كما يقول البعض بصدد حالة الفرص الضائعة Missed Opportunities فيما يتصل بصنع السلام. [٤٣]

ويرى George أنه يجب التعامل مع مشكلة البرنامج النووي الكوري الشمالي كصراع كامن من خلال الدبلوماسية الوقائية ،وإلا قد نصبح بصدد حالة من الفرص الضائعة كتلك التي شهدناها في صراعات عديدة حال الأزمة الصومالية.[٤٤]

كذلك فمن الدراسات المعاصرة في مجال الدبلوماسية الوقائية نذكر دراسة Lund (١٩٩٦) عن الدبلوماسية الوقائية ودور الدبلوماسية والتفاوض في منع اندلاع الصراع المسلح، واستعادة السلام .[٤٥] والدراسة التي قدمها (كمحرر) Zartman (٢٠٠١) عن التفاوض الوقائي، وتجنب تفاقم الصراعات .[٤٦] وهناك كذلك الكتاب الذي قدمه Cahill (كمحرر) (٢٠٠٠)عن الدبلوماسية الوقائية ودورها في منع قيام الحرب .[٤٧]

وساطة الطرف الثالث Third Party Mediation وإدارة الصراع الدولي:

تتبنى المؤسسة الأمريكية لإدارة الصراع American Conflict Management Institute تعريفاً للوساطة قوامه أنها عملية يقوم من خلالها طرف ثالث محايد (يعرف بالوسيط) بالتعامل مع أطراف صراع ما، ومساعدتهم على إيجاد حل لصراعهم . والطرف الثالث قد يكون دولة، أو مجموعة من الدول، أو منظمة دولية، أو إقليمية، أو منظمة غير حكومية، أو حتى فرد أو مجموعة ما من الأفراد.[٤٨]

ويعرف Terris و Maoz الوساطة بأنها مجموعة من الإجراءات يتخذها طرف دولي ما إزاء صراع على المصالح بين طرفين آخرين بقصد إدارة أو حل الصراع بالوسائل السلمية .

وقد انتهى الباحثان من خلال ورقتهما البحثية عن الوساطة الرشيدة Rational Mediation إلى أن احتمال نجاح الوساطة يتوقف على عدة عوامل أهمها: [٤٩]

أ- هوية الطرف الثالث القائم بالوساطة .

ب- الإستراتيجية التي يتبعها في هذا الصدد .

ج- طبيعة الرابطة أو العلاقة التي تربط بين الطرف الثالث وطرفي الصراع .

د- تاريخ عمليات الوساطة السابقة في هذا الصراع .

هـ- مدى رغبة أطراف الصراع في نجاح الوساطة .

ويقول Kleiboer بأن الوساطة هي أسلوب من أساليب إدارة الصراع الدولي يقنع بمقتضاه طرف ثالث إثنين أو أكثر من الأطراف المتصارعة بإيجاد حل للصراع يحول دون اللجوء إلى استخدام القوة. وهو يرى أن نجاح الوساطة وفعاليتها في إدارة صراع ما إنما يتوقفا على خصائص تتعلق بطبيعة الصراع وهي :

أ- مدى تجذر الصراع.

ب- مدى التوتر الذي ينطوي عليه الصراع .

ج- طبيعة وأهمية الأهداف أو القضايا التي يدور حولها الصراع .

كما يتوقف نجاح و فعالية الوساطة أيضاً على عدة خصائص تتعلق بأطراف الصراع وهي :

أ- هوية أطراف الصراع الحقيقيين .

ب- مدى انغماسهم في الصراع .

ج- طبيعة النظم السياسية لهذه الأطراف .

د- دوافع أطراف الصراع لقبول الوساطة .

هـ- طبيعة العلاقات السابقة بين هذه الأطراف .

و- توازن القوى فيما بين أطراف الصراع .

ويضيف Kleiboer أن نجاح وفعالية الوساطة يتوقفان بالإضافة إلى ما تقدم على عدة خصائص تتعلق بالأطراف الثالثة التي تتوسط في الصراع، ويتمثل أهم هذه الخصائص في:

أ- مدى ارتباط الأطراف الثالثة بأطراف الصراع وموضوعه أو حيادهم إزاء كل ذلك .

ب- قدرة الأطراف الثالثة على الضغط على أطراف الصراع لقبول التسوية.

ج- طبيعة الطرف القائم بالوساطة من حيث هو دولة أو منظمة دولية أو حكومية، أو منظمة غير حكومية .[٥٠]

ويؤكد Haas على أهمية أسلوب الوساطة و تدخل الطرف الثالث في إدارة الصراع الدولي خلال حقبة ما بعد الحرب الباردة، فيقول: « يبدو أننا نعيش الآن في عصر جديد للإدارة الجماعية متعددة الأطراف للصراع الدولي «.[٥١]

ويتفق Dixon مع Haas بصدد ما تقدم إذ يقول: ليس ثمة شك في أن نهاية الحرب الباردة تمثل علامة فارقة في تاريخ إدارة الصراع الدولي ، حيث يشهد العالم تعاظماً في دور أسلوب تدخل الطرف الثالث كوسيط لتسوية الصراعات الدولية. ويعول Dixon كثيراً على دور الأمم المتحدة و غيرها من المنظمات الدولية الحكومية، ويعتبر أن إدارة الصراع الدولي هي الميدان الأول للمنظمات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة، وعلى الرغم من وجود أطراف ثالثة أخرى (كوسطاء لإدارة الصراع) حال الدول أو الهيئات غير الحكومية القومية وغير القومية أو الأفراد فإنه يظل للأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية الحكومية كما يقول Dixon موقع الصدارة بصدد إدارة الصراع الدولي كأطراف ثالثة.[٥٢]

وعلى صعيد توقيت تدخل الأطراف الثالثة بالوساطة يرى Seaver أنه يتعين أن تبدأ جهود الوساطة مبكرة بقدر الإمكان في إدارة الصراع حتى تتمتع بالفعالية في منع تفاقم الصراع واستفحال خطوته .[٥٣] في حين يرى كل من Thorson، Kriesberg أن نجاح عملية الوساطة لا يتأتى إلا بتدخل الأطراف الثالثة في المراحل

المتأخرة من الصراع، وعندما يدرك أطراف ذلك الصراع أنه لا طائل من ورائه، وبالتالي يتعين عليهم أن يستجيبوا لجهود الوساطة الرامية إلى التسوية .[٥٤]

ويقدم Rothman إستراتيجية لإدارة الصراع العرقي (من خلال أسلوب تدخل طرف ثالث) يحدد من خلالها ثلاث مراحل يجب أن يلتزمها الطرف الثالث حتى تأتي وساطته فعالة. وتتمثل هذه المراحل في :

أ- تشجيع أطراف الصراع على وضع حد زمني لإنهاء الأعمال العدائية.

ب- إيجاد أرضية مشتركة وتصور مبدئي بين أطراف الصراع لشتى الجوانب و القضايا المتعلقة به.

ج- دخول الأطراف في عملية مساومة بغية التوصل إلى حل نهائي للصراع .[٥٥]

ويرى Siedschlag أن عملية الإدارة الفعالة للصراع الدولي هي التي تكون من خلال تدخل المنظمات الدولية كطرف ثالث، حيث إن مأسسة Institutionalization الصراع تتيح إطاراً منظماً وفرصاً عديدة، وخبرات متنوعة، وشبكة علاقات واسعة، وهي أمور كلها من شأنها أن تسهم بفاعلية في إدارة الصراع وحله، ويدلل على أهمية المأسسة بالدور البارز الذي أداه الاتحاد الأوربي (EU) ومنظمة الأمن و التعاون الأوربي (OSCE) في إدارة الصراعات بمنطقة البلقان، والجمهوريات السوفيتية السابقة .[٥٦]

ومن خلال دراسة إحصائية عن آلية الأمن الجماعي و إدارة الصراع الدولي يرى كل من Brecher، Wilkenfeld أن الأمم المتحدة وعصبة الأمم كمنظمتين عالميتين للأمن الجماعي قد كانتا فعالتين في تدخلهما كطرف ثالث في إدارة الصراعات الدولية خلال بعض الفترات (مثل أعوام ١٩٢٠، ١٩٤٨، ١٩٤٩) في حين فشل تدخلهما في أعوام أخرى (حال ١٩٣٧، ١٩٨٦، ١٩٨٧) .[٥٧] وفي المقابل نجد أن ثمة اتجاهاً يؤكد على فعالية المنظمات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة، وكذا على الأساليب القانونية في إدارة الصراع الدولي متمثلة في التحكيم والقضاء الدوليين.[٥٨]

على صعيد آخر يرى Seaver أن تدخل الأطراف الثالثة بالوساطة في إدارة صراع دولي ما قد يكون محفوزاً من قبل بعض أطراف الصراع، حيث قد تلجأ هذه الأطراف إلى استخدام محدود للقوة المسلحة في مواجهة خصومها في الصراع بغية حفز الأطراف الثالثة على التدخل في إدارة الصراع وتسويته. ويدلل بأمثلة عديدة منها تدبير الباكستان لحرب كار جيل Kargil war عام ١٩٩٩ في مواجهة الهند بهدف لفت أنظار الأطراف الثالثة (من منظمات دولية وقوى كبرى) إلى المشكلة الكشميرية، وبالتالي حفز هذه الأطراف على التدخل في تسوية تلك المشكلة. وينطبق ذات المنطق على تصرف إريتريا في مواجهة إثيوبيا بما أدى إلى حرب حدودية بين الدولتين خلال الفترة (١٩٩٨ ٢٠٠٠)، حيث كان الإريتريون يهدفون من وراء هكذا حرب إلى حث الأطراف الثالثة على التدخل في إدارة صراع الدولتين حول بعض المناطق الحدودية وتسويته .[٥٩]

وعلى الرغم من أن الوساطة هي أكثر أساليب إدارة الصراع الدولي فعالية وأمضاها أثراً لدى كل من Bercovitch و Langley إلا أنهما يريان أن فرصة نجاح الوساطة محدودة في النزاعات المعقدة أو المركبة Complex Disputes أي تلك النزاعات التي تتمحور حول عديد من القضايا، أو التي ينجم عنها نتائج كارثية واسعة النطاق، فعلى سبيل المثال فشلت جهود الوساطة المضنية التي قامت بها الولايات المتحدة لعقود عديدة في إيجاد تسوية للصراع المركب بين حليفتيها الأطلنطيتين اليونان وتركيا، وهو الصراع الذي يتمحور حول عدة مسائل خلافية تتمثل في وضع الجزيرة القبرصية، وتحديد المياه الإقليمية لكل من الدولتين في بحر إيجة الغني بالبترول، بالإضافة إلى الأحقاد التاريخية المتجذرة في علاقات الدولتين .[٦٠]

وفضلاً عن كل ما تقدم فإن ثمة دراسات معاصرة عديدة أخرى انصبت على وساطة الطرف الثالث ودورها في إدارة الصراع الدولي ومن بين هذه الدراسات نذكر على سبيل المثال :[٦١]

- دراسة Krieberg (١٩٩٢) عن دور كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي السابق في إدارة صراعات منطقة الشرق الأوسط، وفي ذات الموضوع تقريباً دراسة Joffe (٢٠٠٢) عن دور الوساطة في إدارة الصراع في الشرق الأوسط .

- دراسة Touval (١٩٩٢) عن قيام القوى الكبرى بدور الوسيط في إدارة الصراعات الدولية .

- دراسة Slim عن وساطة الدول الصغرى مع دراسة تطبيقية عن دور الجزائر في التوسط لحل الخلاف في شط العرب بين إيران و العراق .

- دراسة Princen (١٩٩٢) عن الوساطة والصراع الدولي بصفة عامة.

وهكذا وبعد أن عرضنا للاتجاهات المعاصرة التي تركز على دور الأساليب الدبلوماسية في إدارة الصراع الدولي، يمكننا أن نبرز أظهر ملامح هذه الاتجاهات فيما يلي :

أ- تأكيد هذه الاتجاهات على أنه برغم التغيرات الهائلة التي يشهدها الواقع الدولي خلال حقبة ما بعد الحرب الباردة (تزايد أعداد وأنماط اللاعبين الدوليين تنامي ظاهرة الصراعات العرقية اتساع نطاق الإرهاب والجريمة المنظمة ثورة المعلومات الهائلة) فإن الدبلوماسية التقليدية (التفاوض و المساومة)سيظل لها دورها الهام في إدارة الصراع الدولي .

ب- اهتمام بعض الاتجاهات بدور الدبلوماسية متعددة الأطراف في إدارة الصراع الدولي .

ج- الاهتمام الكبير الذي انصب من قبل الباحثين المعاصرين على مفهوم الدبلوماسية الوقائية، على اعتبار أن منع انفجار الصراع الدولي وولوجه دائرة العنف هو أمر أفضل بكثير من الانتظار حتى انفجار الصراع معه بوسائل الإدارة والحل .

د- استئثار وساطة الطرف الثالث بالجانب الأعظم من اهتمام الباحثين على نحو يشي بأن هؤلاء الباحثين يعتبرون الوساطة صلب عملية إدارة الصراع الدولي، وأكثر الأساليب فعالية في هذا الصدد .

هـ- أن معظم الدراسات المنصبة على أسلوب الوساطة ركز أصحابها على إبراز مقومات نجاح الوساطة وفعاليتها، في حين ركزت بعض الدراسات على فكرة مأسسة الوساطة بمعنى أن يكون الطرف الثالث القائم على الوساطة منظمة دولية (لاسيما الأمم المتحدة).

و- تركيز بعض الاتجاهات على إدارة الصراعات العرقية الأمر الذي يشير بوضوح إلى ذوبان الفارق بين الصراعات الدولية والصراعات الداخلية في ظل مجريات واقع عالم ما بعد الحرب الباردة على نحو ما ذكرنا سلفاً .

المطلب الثاني: العقوبات الاقتصادية Economic Sanctions وإدارة الصراع الدولي

تعني العقوبات الاقتصادية كما يقول Naylor مجموعة من الإجراءات العقابية ذات الطابع الاقتصادي يتخذها طرف دولي ما (منظمة دولية أو دولة) في مواجهة طرف دولي آخر، ويتمثل أهم هذه الإجراءات في الحصار Blockade، والحظر Embargo، وهي تستخدم عادة بغية تحقيق أهداف سياسية للطرف المستخدم لها تنصب في معظم الأحيان على تغيير التوجهات السياسية للطرف الخاضع للعقوبات بما يتماشى مع رغبة أو مصلحة الطرف المستخدم لها .[٦٢]

هذا وتتباين مواقف الباحثين المعاصرين بصدد فعالية أسلوب العقوبات الاقتصادية في إدارة الصراع الدولي خلال حقبة ما بعد الحرب الباردة. ويرى كل من Nester و Luttwak أنه بانتهاء الحرب الباردة (بسقوط سور برلين في ٩ نوفمبر ١٩٨٩) تضاءل دور الأداة العسكرية فيما يتصل بإدارة الصراع الدولي، في حين تعاظم دور الأداة الاقتصادية (ودور التجارة)، واحتلت المكانة المرموقة التي كانت للأداة العسكرية خلال حقبة الحرب الباردة، و تراجعت قوة نيران المدافع أمام قوة رأس المال، كما تراجعت محاولات تطوير تقنيات السلاح أمام مساعي ابتكارات

رفاهية الإنسان، وتراجع البحث عن الحصون و القواعد العسكرية أمام البحث عن إمكانية للتغلغل في الأسواق) .[٦٣]

كذلك يرى كل من Cortright و Lopez و Conroy أن عقد التسعينيات يعد بحق عقد العقوبات الاقتصادية، إذ في ظله تنامى دورها بشكل متزايد كإحدى الأدوات الدبلوماسية الأكثر استخداماً في إدارة الصراع الدولي منذ انتهاء الحرب الباردة .[٦٤]

ويرى كل من Dorussen و Gowa أن أجواء العولمة بما أفرزته من تنامي ظاهرة الاعتماد الدولي المتبادل في المجال الاقتصادي و التجاري من شأنها أن تسهم بنصيب وافر في تهيئة الظروف لإدارة فعالة للصراعات الدولية القائمة (من خلال العقوبات) على نحو يؤدى في النهاية إلى تسوية هذه الصراعات .[٦٥]

وجملة القول في شأن هذه الآراء السابقة فإنها تمثل اتجاهاً يؤكد علي تنامي أهمية الأهداف و الوسائل الاقتصادية عموما في ظل علم ما بعد انتهاء الحرب الباردة، وبالتالي يمكن القول إنها تمثل اتجاهاً يعول على فعالية العقوبات الاقتصادية في إدارة الصراع الدولي .

وفي المقابل نجد أن ثمة دراسات عديدة معاصرة راحت تشكك في فعالية العقوبات الاقتصادية كأداة لإدارة الصراع الدولي. فمثلاً يرى Pape أن العقوبات الاقتصادية في معظم الأحيان ليس بمقدورها أن تحقق أهدافا سياسية طموح،كما أنها في بعض الأحيان تسبب أضراراً للمدنيين الأبرياء أكثر من تلك التي يمكن أن يتسبب فيها استخدام القوة العسكرية في مواجهتهم. ويضرب على ذلك مثلاً فيقول إن العقوبات الاقتصادية التي فرضت على العراق منذ عام ١٩٩٠ تسببت في مصرع ٥٦٧ ألف طفل عراقي، في حين أن حرب الخليج الثانية ذاتها لم تسفر فقط سوى عن مصرع ٤٠ ألفاً من العسكريين، وخمسة آلاف من المدنيين. كذلك يضيف Pape فإن الاستخدام الفشل للعقوبات قد ينطوي على مخاطر بالنسبة لمستخدمي العقوبات، حيث قد يدفع الطرف الواقع تحت وطأة العقوبات إلى المبادرة باستخدام القوة.

إلا أن Pape يرى كذلك أنه على الرغم من ضعف فعالية العقوبات الاقتصادية في إدارة الصراع فإن هذا لا يعني بالضرورة اللجوء إلى القوة المسلحة بدلاً منها في كل الأحيان، ذلك لأن استخدام القوة قد يفشل أيضاً في بعض الأحيان على نحو ما حدث في كل من فيتنام والصومال. وعليه فإن على صانع القرار أن يقيم في كل موقف صراعي على حدة أفضلية أي من الوسائل الدبلوماسية أو استخدام القوة المسلحة في إدارة الموقف.[٦٦]

ويتماشى Hufbauer مع التوجه السابق إذ يرى أن العقوبات الاقتصادية ذات فعالية سياسية ضئيلة كأداة لإجبار الأطراف الأخرى على تغيير مواقفها، كما أن الذي يضار من جرائها عادة هم المواطنون الأبرياء، ذلك فضلاً عن أن نجاح العقوبات الاقتصادية في بعض المواقف الصراعية هو نجاح مضلل لا يرتد إلى تأثير هذه العقوبات بقدر ما يرتد إلى عوامل أخرى[٦٧]

ويتفق غسان سلامة مع القول بأن فعالية العقوبات الاقتصادية في إدارة الصراع الدولي أصبحت محل شك، ففي حالة العراق مثلاً كما يقول نجد أن وطأة العقوبات كانت على المواطنين العاديين، الأمر الذي جعلهم يتحدون ويقاومون هذه العقوبات، بل ويلتفون بدرجة أو بأخرى حول قيادتهم السياسية.[٦٨]

وفي ذات الاتجاه يقدم Garoupa، Gata دراسة بحثية عن فعالية العقوبات الدولية (من اقتصادية و تسليحية) تحت عنوان: A theory of International Conflict Management and Sanctioning حيث تقوم النظرية على افتراض وجود صراع دولي عسكري يخضع أطرافه للعقوبات الدولية (اقتصادية وتسليحية). ومن خلال نموذج استخدما فيه التحليل الرياضي ينتهيان إلى نتائج أظهرها: أن العقوبات الاقتصادية قد لا تؤدي بالضرورة إلى إجبار أطراف الصراع على تغيير موقفهم والانصياع لإرادة الطرف الذي يفرض العقوبات (سواء الأمم المتحدة أو أي من الدول الكبرى أو بعضها). حيث إن أطراف الصراع قد يحولون الموارد المتاحة لديهم نحو الاستخدام العسكري، كما أنه كلما طال أمد العقوبات الاقتصادية الدولية كلما تقلصت فعاليتها في إحداث التغيير المتوخى في مواقف أطراف الصراع الواقعين تحت وطأة هذه العقوبات. ويضيف الباحثان كنتائج لدراستهما أن فعالية العقوبات

الاقتصادية كآلية لإدارة الصراع الدولي لا تتناسب بالضرورة طردياً مع حجم هذه العقوبات. ويدللان على صحة نتائج دراستهما بأن العراق تعرضت خلال عقد التسعينيات لأقصى و أقسى مستوى من العقوبات عرفه العالم المعاصر، ومع ذلك أظهر العراقيون درجة عالية من التحمل إزاء ذلك ولم يغيروا مواقفهم الدولية على النحو المطلوب من جانب الولايات المتحدة .

وأخيراً وليس آخراً يرى الباحثان أن العقوبات الدولية في بعض الأحيان قد تفاقم الصراع بدلاً من تهبيطه، ويدللان على ذلك بأن حظر تصدير السلاح إلى أطراف الصراع في البوسنة و الهرسك إبان الحرب البوسنية (١٩٩٢- ١٩٩٦) لم يقلص حدة الصراع بل زاده اشتعالاً.[٦٩]

كذلك فإن من المآخذ التي تؤخذ على أسلوب العقوبات الاقتصادية في إدارة الصراع الدولي أن التأثير السلبي لهذه العقوبات كما يقول إسماعيل صبري مقلد قد يمتد ليشمل دولاً أخرى غير مستهدفة بها أصلاً، وبالتالي فإن دائرة الضرر الاقتصادي قد تتجاوز حدود الهدف المرسوم لها، وهو ما قد يخلق تذمراً دولياً واسعاً منها، ويؤثر سلباً في موقف الدولة التي تلجأ إليها، ومن الأمثلة الواضحة على ذلك أن العقوبات العنيفة التي فرضتها الأمم المتحدة على يوغسلافيا بسب الانتهاكات التي اقترفها الصرب ضد شعب البوسنة والهرسك وانتهاجهم سياسات التطهير العرقي اللاإنسانية ضده، لم يقتصر ضررها على الشعب اليوغسلافي وحده، وإنما تجاوزته إلى الإضرار اقتصادياً بالدول المجاورة التي كانت ليوغسلافيا علاقات تجارية و اقتصادية معها، كذلك فإن العقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة على العراق لم يقتصر ضررها على تلك الدولة، وإنما امتد ليشمل تركيا وروسيا و الأردن وفرنسا ودولاً أخرى كثيرة كانت للعراق علاقات اقتصادية وتجارية واسعة معها .[٧٠]

ومهما يكن من أمر الاتجاهين السابقين فإن ثمة اتجاهاً يتوسطهما إذ يؤكد أصحابه أهمية العقوبات الاقتصادية كأسلوب لإدارة الصراع إلا أنهم يحددون شروطاً لاستخدامها حتى يكون هذا الاستخدام فعالاً في بلوغ مرماه. حيث يرى Nicholson مثلاً أن العقوبات الاقتصادية لا غنى عنها كأسلوب لإدارة الصراع الدولي، غير أن فعاليتها قد لا تظهر في بعض المواقف الدولية نظراً لعدة أسباب منها:

أ- عدم التزام بعض القوى الاقتصادية الكبرى (سواء في السر أو في العلن) بتطبيق العقوبات .

ب- أن اقتصاديات الدول التي تتعرض للعقوبات قد تكون من المرونة بحيث تستوعب بصورة أو بأخرى الآثار السلبية الناجمة عن تلك العقوبات .

ج- أن وطأة العقوبات الاقتصادية تقع في الغالب على الشعوب دون الحكومات، وبالتالي لا تتأثر بها القيادات السياسية لاسيما في النظم الاستبدادية التي لا تهتم كثيراً بالصعوبات التي تواجه شعوبها .[٧١]

ويقول Garfield إن العقوبات الاقتصادية كأداة للضغط الدولي إنما تقع بين الدبلوماسية و القوة المسلحة، وتسعى الدول من خلالها إلى تحقيق الأهداف دون تكبد التكاليف الباهظة و الدمار الذي يترتب على لجوئها للحرب. وقد استخدمت كما يقول Garfield خلال مرحلة القطبية الثنائية في مواجهة بعض الدول غير المنحازة وكانت فعالة في حالات قليلة، أما الآن فقد أصبحت العقوبات الاقتصادية بعد انتهاء الحرب الباردة وخلال العقد الأخير من القرن العشرين الأداة الأكثر فعالية والأكثر استخداماً في السياسات الخارجية العقابية. غير أن Garfield يعترف بأن للعقوبات الاقتصادية في كثير من الأحيان أضراراً باهظة على المدنيين، ويرى أن استخدامها حتى يكون مبرراً وفعالاً يجب أن تتوافر فيه عدة شروط أهمها :

أ- أن تكون مصممة من حيث حجمها وتوقيت استخدامها بحيث تكون فعالة في تحقيق الهدف الذي تستهدفه .

ب- أن تعتمد على أسلوب العصا والجزرة لأنها لو اعتمدت على أسلوب العصا فقط فسوف تخلق نوعاً من التحدي لدى الحكومة الواقع عليها العقاب، التي ستكون مقتنعة أنها لا شيء ستخسره إن هي تمادت في مناوأة مصالح أو رغبات الطرف المطبق للعقوبات .

ج- لابد أن يكون لها تأثيرها المباشر على الأشخاص الذين بيدهم صنع القرار داخل الدولة المعرضة للعقاب، وليس على المواطنين العاديين الذين لا حول لهم ولاقوة.

د- أن تصمم وتستعمل بحيث تكون أعراضها الجانبية السلبية ضئيلة على الدول التي تفرضها، وكذا علي الدول الأخرى التي لها علاقات اقتصادية وطيدة مع الدول المعرضة للعقوبات .[٧٢]

وعلى الجملة فإن ثمة اتجاهات معاصرة ثلاثة بصدد دور أسلوب العقوبات الاقتصادية في إدارة الصراع الدولي خلال حقبة ما بعد انتهاء الحرب الباردة، إذ ثمة اتجاه يرى أن هذا الأسلوب هو الأكثر فعالية في هذا الصدد، و أنه بانتهاء الحرب الباردة تعاظم دور العامل الاقتصادي في توجيه دفة السياسة الدولية بصفة عامة، حيث تراجع مفهوم Geopolitics أمام مفهوم Geo- economics وبالتالي انفسح المجال لتعاظم دور العقوبات الاقتصادية كأسلوب لإدارة الصراع الدولي .

وأما الاتجاه الثاني فيرى أصحابه أن العقوبات الاقتصادية هي أداة غير فعالة في إدارة الصراع الدولي، كما أن لها آثاراً سلبية خطيرة على المواطنين العاديين (دون الحكومات) في الدول المعرضة لها، ذلك إلى جانب أنها قد تضر بمصالح دول أخرى لها علاقات اقتصادية هامة مع الدول الواقعة تحت وطأة مثل هذه العقوبات .

أما الاتجاه الثالث فيؤكد أصحابه على أن العقوبات الاقتصادية هي أداة لا غنى عنها في إدارة الصراع الدولي ولكن بشرط أن يراعى في تصميمها و استخدامها أن تحقق الأهداف السياسية المتوخاة من ورائها دون الإضرار بالمدنيين، وكذا بمصالح الدول الأخرى التي تربطها بالدولة الخاضعة للعقوبات علاقات اقتصادية هامة .

المطلب الثالث: القوة وإدارة الصراع الدولي في الأدبيات المعاصرة

ويقع استخدام القوة في إدارة الصراع الدولي على وجهين: أولهما التهديد باستخدامها و هذا يمثل عملاً من أعمال الدبلوماسية وتكون القوة هنا داعماً للموقف التفاوضي للطرف المهدد باستخدامها، و أما الوجه الثاني فهو الاستخدام الفعلي للقوة المسلحة من خلال الانغماس العسكري المباشر في الصراع. أو على حد تعبير Art فإن استخدام القوة قد يكون سلمياً Peaceful وقد يكون فعلياً Physically، أما الاستخدام الفعلي فيعني القيام بعمليات عسكرية فعلية في مواجهة الخصوم،

وأما الاستخدام السلمي فيعني مجرد التلويح باستخدام القوة لإجبار الخصوم على الامتثال لإرادة الدولة المهددة، إن التهديد باستخدام القوة يمثل الخطوة الثانية للعمل الدبلوماسي (بعض المفاوضات العادية)، في حين أن الاستخدام الفعلي للقوة هو الملاذ الأخير في حال فشل كل الأساليب الأخرى .[٧٣] ويرى Fearon أن التهديد باستخدام القوة غالباً ما يكون فعالاً في إدارة الصراعات و الأزمات الدولية، وبالتالي فلا تضطر الدولة إلى الاستخدام الفعلي للقوة .[٧٤]

هذا ويعول العديد من الباحثين المعاصرين على فعالية استخدام القوة في إدارة الصراعات الدولية من خلال التدخل المباشر (سواء من قبل القوى الكبرى أو الأمم المتحدة) في حل هذه الصراعات بالقوة. فنجد أن بعض الدراسات راحت تؤكد على أهمية التدخل العسكري لأغراض إنسانية أو ما يطلق عليه Garfinkle دبلوماسية التدخل الإنساني Diplomacy of Humanitarian Intervention والتدخل العسكري هنا سواء أكان من جانب الأمم المتحدة أو القوى الكبرى إنما يستهدف الدفاع عن حقوق الإنسان، أو حقوق الأقليات، أو وقف عمليات تطهير عرقي.. إلخ.. وقد تعاظمت الحاجة إلى هذا النوع من التدخل في ظل التزايد الكبير في عدد الصراعات العرقية و مشكلات الأقليات في ظل عالم ما بعد الحرب الباردة .[٧٥]

كذلك فهناك دراسات تعالج موضوع التدخل العسكري من أجل تحقيق الديمقراطية أو ما تطلق عليه Hippel تحقيق الديمقراطية بالإجبار Democracy by Force وتضرب على ذلك أمثلة بتدخل الولايات المتحدة في بنما (ديسمبر ١٩٨٩)، وفي هاييتي (سبتمبر ١٩٩٤)، وهي ترى أن التدخل العسكري كان الملاذ الأخير أمام الأمريكيين بعد استنفاد كافة الوسائل الدبلوماسية، وكذا بعد فرض عقوبات اقتصادية صارمة على كل من الدولتين استمرت عشرات الشهور .[٧٦]

كذلك فإن دراسات عديدة راحت تركز على التغيير الذي حدث في الفكر الإستراتيجي الأمريكي في عالم ما بعد الباردة وانفراد الولايات المتحدة بموقع القوة القطبية، حيث تحول هذا الفكر كما يقول Blechman عن مبدأ كاسبار واينبرجر الذي كان قدمه عام ١٩٨٤، والذي قوامه أن القوة يجب أن تستخدم كملاذ أخير لحماية مصالح أمريكية حيوية، كما يتعين أن تكون نتيجة هذا الاستخدام مضمونة و

مؤكدة. أما التهديد باستخدام القوة فلا يتعين أن يكون في الظروف العادية جزءاً من العمل الدبلوماسي، إلا أنه يمكن أن يتم التلويح بالقوة في حال فشل العملية التفاوضية في إنجاز الأهداف، ويشترط في استخدام التلويح بالقوة أن تكون أهدافه واضحة، وتحظى بتأييد بائن من الرأي العام الأمريكي و الكونجرس. وقد تغير هذا الفكر الإستراتيجي في ظل مستجدات التسعينيات و زوال الاتحاد السوفيتي وفي ظل شعور عارم بالتفوق العسكري للقوات المسلحة الأمريكية التي أضحت الأكثر عدداً، والأعظم تفوقاً من الناحية التدريبية، والأكمل إعداداً، والممتلكة لأعظم ترسانة تسليحية كماً وتقنية. وفي ظل هكذا ظروف كما يقول Blechman و Wittes وغيرهم كان من الطبيعي أن يتحول الفكر الأمريكي عن مبدأ واينبرجر حيث راح العديد من المفكرين الإستراتيجيين الأمريكيين وعلى رأسهم كولن باول (وزير الخارجية الأسبق) وليس أسبن (وزير الخارجية الأسبق) يؤكدون على فكرة استخدام القوة في إدارة الصراع الدولي. حيث يؤكد باول على أن أي استخدام للقوة من جانب الولايات المتحدة من شأنه إنجاز أهدافها بسرعة، كما أنها لن تتحمل إلا الحد الأدنى من الخسائر في الجنود الأمريكيين. وكان أسبن قد أكد عام ١٩٩٢ على أن الولايات المتحدة يتعين أن تكون لديها الإرادة لاستخدام مباشر محدود للقوة لتحقيق أهداف محددة، وفي ذات الوقت لا تتعرض قواتها في عملية محدودة كهذه لخسائر. وانطلاقاً من هذا الفكر الأمريكي الجديد كان تدخل الولايات المتحدة في البوسنة خلال الفترة (١٩٩٢ ١٩٩٦) حيث استخدم أسلوب التهديد بالقوة، ثم أسلوب العمليات العسكرية في هاييتي خلال الفترة (١٩٩٤ -١٩٩٦)، وكذا استخدم الأمريكيون أسلوب التلويح بالقوة في مواجهة كوريا الشمالية خلال الفترة (١٩٩٥ ١٩٩٦) بغية إجبارها على القبول بتفتيش دولي لمنشآتها النووية، كما قامت الولايات المتحدة بغارات جوية محدودة النطاق في مواجهة العراق عام ١٩٩٩ بهدف إضعاف نظام صدام حسين.[٧٧] وانتهى الأمر باجتياح الأمريكيين للعراق في ربيع عام ٢٠٠٣ ومن ثم احتلاله، والإطاحة بنظامه المناوئ.

وهناك دراسات أخرى عديدة عالجت هذا التغيير التي طرأ على الفكر الإستراتيجي الرسمي الأمريكي وبالتالي على السلوك الأمريكي الخارجي قاطبة نذكر منها على سبيل المثال، دراسة Brooks و Wohlforth (٢٠٠٢)، ودراسة (Aspen Strategy Group (U.S (١٩٩٥).[٧٨]

كذلك فإن ثمة دراسة على قدر كبير من الأهمية بصدد ما تقدم وهى دراسة Condoleezza Rice أستاذ العلوم السياسية بجامعة ستانفورد ومستشارة الرئيس الأمريكي (جورج بوش الإبن) لشئون الأمن القومي ووزيرة الخارجية (سابقاً) ، وهى الدراسة التي تمثل أول تبشير بمبدأ الحرب الاستباقية الذي يتبناه الأمريكيون حالياً، حيث أكدت رايس من خلال دراستها هذه على أن الولايات المتحدة لابد لها في ظل تحديات عالم ما بعد الحرب الباردة أن تبرهن على أن قوتها المسلحة قادرة على الردع بل و خوض الحروب من أجل الدفاع عن المصالح الأمريكية في حال فشل الردع. وهي ترى ضرورة أن تتعامل الولايات المتحدة بكل حزم مع ما تطرحه من تحديات النظم الشريرة Rogue Regimes والتي هي قوى معادية تسعى إلى امتلاك أسلحة دمار شامل و تعتمد في سياستها الخارجية على الإرهاب حال العراق الذي يتعين أن تفعل الولايات المتحدة إزاءه أي شيء من أجل إزالة نظام صدام حسين من الوجود، وكذا كوريا الشمالية التي تسعى إلى امتلاك السلاح النووي، وإيران التي تتبنى الإرهاب، وتسعى إلى امتلاك أسلحة دمار شامل وتهدد إسرائيل. كما انتقدت Rice إدارة كلينتون في تعاملها مع كل من العراق وكوريا الشمالية و الذي كان قائماً على التهديد باستخدام القوة، ثم التراجع مما أدى إلي إضعاف مصداقية وهيبة الولايات المتحدة في مواجهة هذه النظم.[٧٩]

وفي دراسة عن التدخل العسكري يقدم مجموعة من المؤلفين عدداً من دراسات الحالة لسياسة التدخل العسكري من جانب القوى الكبرى في الصراعات الممتدة (أو المتجذرة) بين الدول الصغرى، وينتهون إلى القول بأن دور سياسة التدخل في ظل مرحلة ما بعد الحرب الباردة هو في تصاعد، كما يرون أنه على الرغم من أن التدخل الجماعي و الإنساني أصبح النمط السائد لسياسات التدخل في وقتنا الراهن فإن القوة العسكرية لا تزال هي الفيصل في نجاح أو فشل سياسة التدخل .[٨٠]

على صعيد آخر فإن ثمة اتجاهاً معاصراً يؤكد على فعالية و أهمية دور القوة (والتهديد باستخدامها) في إدارة الصراع الدولي ولكن باعتبار أن هذا الاستخدام يتعين أن يوضع في خدمة الدبلوماسية التي هي لدى هذا الاتجاه الأداة الرئيسية لإدارة الصراع .ولعل من أبرز أنصار هذا الاتجاه كلا من Rubin و Zartman و Bildt [٨١]

فعلى سبيل المثال يقول Bildt: إن الاستخدام المحدود للقوة ربما يؤدى دوراً مؤثراً في مساندة الجهود الدبلوماسية خلال المراحل الأولى من الصراع، كذلك في المراحل المتأخرة من الصراع يمكن أن تستخدم القوة بكثافة أكبر، بحيث تؤدى إلى تغيير مجرى الصراع بما يخدم الهدف من استخدامها، وذلك على نحو يهيئ لتفعيل الجهود الدبلوماسية. ويضيف: إن استخدام القوة في حد ذاته لا يكفي لحل الصراع، ويؤكد على أن الاستخدام واسع النطاق للقوة الجوية في مشكلة كوسوفا (١٩٩٩) لم يفلح في إيقاف عمليات التطهير العرقي، ولم يسهم في تهيئة الأجواء أمام تقديم الحاجات الإنسانية للمتضررين من المدنيين، كما يرفض Bildt القول بأن استخدام الضربات الجوية ضد الصرب في حرب البوسنة (سبتمبر ١٩٩٦) كان السبب المباشر في الوصول بالصراع إلى مرحلة التسوية (اتفاق دايتون نوفمبر ١٩٩٦)، ويرى أن الصرب وافقوا على التسوية ليس تحت وطأة هذه الضربات الجوية وإنما حين بدا لهم أن الوضع على الأرض (حتى من قبل بدء الحملة الجوية) أخذ يميل إلى صالح المسلمين. ويضيف Bildt: أن الكثير من المحللين كانت لديه آمال عظيمة أنه بعد انتهاء الحرب الباردة قد بدأ عصر الدبلوماسية العالمية متعددة الأطراف، غير أن عقد التسعينيات جاء مخيباً لآمالهم، إذ اندلع خلال هذا العقد عدد من الحروب يفوق عدد الحروب التي اندلعت خلال نصف القرن السابق. ومع ذلك يجب أن نضع في الاعتبار أن ما تم تسويته من صراعات خلال عقد التسعينيات يفوق من حيث العدد ما تم تسويته من صراعات خلال العقود الثلاثة السابقة. وبالتالي فإن عقد التسعينيات كما يقول Bildt لم يكن عقد استخدام القوة فحسب، وإنما كان كذلك عقداً لنجاح الدبلوماسية .

يضاف إلى كل ما تقدم أن ثمة دراسات عديدة راحت تتناول بالتقويم مدى فعالية تدخل الأمم المتحدة عسكرياً في إدارة الصراع الدولي خلال حقبة ما بعد انتهاء الحرب الباردة، وبطبيعة الحال فقد اختلفت الرؤى في هذا الصدد. فيرى بطرس غالى بادئ ذي بدئ أن أزمة الخليج (١٩٩٠-١٩٩١) قد دشنت عصراً جديداً قوامه تنامي فعالية المنظمة الدولية في إدارة الصراع الدولي من خلال التدخل العسكري حيث يقول: لا جدال أن أزمة الخليج قد بعثت الحياة من جديد في جسد الأمم المتحدة الذي كان قد أصابه الكثير من الضعف والوهن على مر

العقود الأربعة للحرب الباردة. إذ إنها اضطلعت طوال الأزمة وما بعدها بدور جديد يتسم بالكثير من الإيجابية في الحركة و الفاعلية في الأداء و التنفيذ، فدول التحالف الثماني و العشرون لم تشترك في العملية العسكرية لتحرير الكويت وفقاً لقرارات الأمم المتحدة فحسب بل إنه في الفترة التي أعقبت الحرب مباشرة استأثرت الأمم المتحدة خلالها باتخاذ كافة القرارات و التدابير التي من شأنها تجريد العراق من غطائه الإستراتيجي فضلاً عن إلزامه بدفع التعويضات الناجمة عن الحرب، ويضيف: سينبري البعض قائلاً إن كافة الإجراءات التي اتخذتها الأمم المتحدة قد تمت بمباركة وقيادة الولايات المتحدة. وإذا افترضنا جدلاً صحة هذا الرأي فإن هذا لا ينفي أن كافة قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بأزمة الخليج قد تم إعدادها و الموافقة عليها فيما بين الدول الخمس الدائمة أعضاء مجلس الأمن، هذا بالإضافة إلى أن أكثر من ١٢ دولة ما بين عربية وأفريقية ومسلمة و آسيوية و لاتينية قد اشتركت عسكرياً في حرب تحرير الكويت.[٨٢]

ويرى Nester في المقابل أنه على الرغم من أن الأمم المتحدة قد تخلصت الآن من كثير من خلال التدخل العسكري لا تزال أقل بكثير مما يجب، فعلى سبيل المثال حققت المنظمة الدولية بعض النجاحات في إدارة صراعات دولية حال ما حدث من خلال التدخل العسكري في مواجهة العراق عام ١٩٩١، إلا أنها وقفت مكتوفة الأيدي إزاء صراعات أخرى مثل المشكلة الشيشانية (١٩٩٤ - ١٩٩٦)، (١٩٩٩- ٢٠٠٣) وذلك نظراً بطبيعة الحال لأن روسيا قوة كبرى و نووية، ناهيك عن امتلاكها لحق الاعتراض داخل مجلس الأمن.[٨٣]

ويرى Blechman أنه يتعين أن يناط بالأمم المتحدة في عالم ما بعد الحرب الباردة الدور الرئيسي فيما يتصل بالتدخل لإدارة، وحل الصراعات الدولية، وبالتالي تحقيق هدفها الرئيسي المتمثل في حفظ السلم والأمن الدوليين. وهذا لا يتأتى إلا بتعزيز قدرتها في مجال دبلوماسية الإجبار Coercive Diplomacy المستند إلى التهديد باستخدام القوة، وكذا تعزيز قدرتها على استخدام القوة (على نحو ما ينص عليه الميثاق في الفصل السابع) لفرض تسويات سلمية للصراعات، وبالتالي تحقيق السلام، وهذه كلها أمور تتطلب إعادة هيكلة المنظمة الدولية، وتدعيم قدرتها

المالية (لاسيما ميزانيتها في مجال حفظ السلام)، وإمدادها بالوسائل العسكرية الكفيلة بإنجاز دورها في عالم ما بعد انتهاء الحرب الباردة. أما إذا ظلت المنظمة على حالها هذه فإن الفشل سيظل يلازمها، ولن يكون بمقدورها التدخل بفاعلية لا دبلوماسياً ولا عسكرياً في إدارة وحل الصراعات الدولية .[٨٤]

وأخيراً فإن ثمة دراسات معاصرة راح أصحابها يشككون في مصداقية الأمم المتحدة بل وفي نزاهتها كوسيط لإدارة الصراعات الدولية سواء من خلال التدخل الدبلوماسي أو العسكري، ويعتبر أنصار هذا الاتجاه أن المنظمة الدولية أضحت في عالم ما بعد انتهاء الحرب الباردة مجرد أداة قانونية لإضفاء الشرعية على سياسات الولايات المتحدة وبعض حليفاتها على المستوى العالمي .[٨٥]

وجملة القول في شأن موقف الاتجاهات الفكرية المعاصرة من مسألة استخدام القوة (والتلويح باستخدامها) في إدارة الصراع الدولي أن الأدبيات المعاصرة قد تناولت جوانب عديدة في هذا الصدد، فثمة اتجاهات يمثلها الفكر الإستراتيجي الأمريكي الرسمي في عالم ما بعد انتهاء الحرب الباردة، وهو الفكر الذي يؤكد على أن استخدام القوة من خلال أسلوب التدخل العسكري المباشر في إدارة الصراع هو أكثر الوسائل فعالية في هذا المجال، وهو كذلك الفكر الذي يمكن أن نطلق عليه مبدأ باول ورايس .

وكذلك فإن ثمة دراسات قد ركزت على فكرة التدخل العسكري لفرض الديمقراطية، وأخرى عديدة انصبت على فكرة التدخل العسكري لأغراض إنسانية، في حين أن ثمة دراسات أخرى أكدت أن استخدام القوة العسكرية يتعين أن يكون في خدمة الدبلوماسية التي هي لدى هذا الاتجاه الأسلوب الرئيسي لإدارة الصراع الدولي، وأخيرا فإن دراسات أخرى معاصرة راحت تنصب على تقويم فعالية تدخل الأمم المتحدة عسكرياً في إدارة الصراع الدولي خلال مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وقد تباينت الرؤى في هذا المجال على النحو المتقدم .

الخاتمة

ينطوي هذا البحث المسحي على استعراض لأظهر الاتجاهات المعاصرة في دراسة إدارة الصراع الدولي. وقد عالجنا هذا الموضوع على مرحلتين حيث عرضنا أولاً للرؤى المختلفة لمفهوم إدارة الصراع الدولي في الأدبيات المعاصرة، ثم قدمنا كمرحلة ثانية تعريفاً بأهم الاتجاهات المعاصرة في دراسة إدارة الصراع الدولي مصنفة حسب أسلوب إدارة الصراع الذي يركز عليه كل منها، وعلى الجملة يمكن أن نوجز أهم ما خلصنا إليه من نتائج لهذا البحث فيما يلي:

١- أن مفهوم إدارة الصراع الدولي كحقل معرفي إنما ظهر في ظل أجواء الحرب الباردة، وتحديداً منذ سنوات النصف الثاني من خمسينيات القرن الماضي، وهي أجواء كانت مفعمة بالتوتر بين القطبين الأمريكي و السوفيتي، تنامت في رحابها المخاوف من انفجار الصراعات الدولية لاسيما في ظل امتلاك العديد من القوى الكبرى لأسلحة دمار شامل، وبالتالي فقد تزايدت الحاجة إلى إيجاد الوسائل الكفيلة بالسيطرة على هذه الصراعات ومنع انفجارها، لأنه من شأن مثل هذا الانفجار في ظل هكذا أجواء دولية أن يأتي بعواقب عظيمة الخطر.

٢- أنه على الرغم من تباين الرؤى في الأدبيات المعاصرة حول مدلول إدارة الصراع الدولي فإنه يستفاد من استقراء هذه الأدبيات أن إدارة الصراع الدولي لا تنطوي على عملية واحدة، وإنما هي سلسلة من العمليات أو الإستراتيجيات الغائية يتماشى كل منها مع مستوى معين لحدة الصراع، فهي قد تستهدف تجنب صراع يتوقع حدوثه في المستقبل القريب، كما قد تستهدف منع صراع في بداياته الأولى من الوصول إلى مرحلة العنف، كذلك قد تستهدف مجرد ضبط أو تثبيت مستوى صراع قائم، كما قد تستهدف حل صراع قائم متجذر بالفعل في الواقع الدولي، كما أنها أخيراً وليس آخراً قد تستهدف الحيلولة دون اندلاع صراع كان قد تم حله بالفعل مجدداً، وبالتالي صنع السلام.

٣- تتم عملية إدارة الصراع الدولي في معظم الأحوال من خلال تدخل طرف ثالث يسعى إما إلى منع الصراع، أو ضبط الصراع .. إلخ، وفي سبيل ذلك يلجأ القائمون على هذه العملية بإدارتها من خلال أساليب عديدة ومتنوعة، ويلاحظ أن الأساليب التي حظيت بجل اهتمام الباحثين المعاصرين يمكن حصرها في ثلاثة هي: الأساليب الدبلوماسية، والعقوبات الاقتصادية، و التهديد باستخدام القوة أو الاستخدام الفعلي لها.

٤- بالنسبة للاتجاهات المعاصرة التي تركز على دور الأساليب الدبلوماسية في إدارة الصراع الدولي يمكن إبراز أظهر ملامحها فيما يلي :

أ- تأكيد هذه الاتجاهات على أنه برغم التغيرات الهائلة التي يشهدها الواقع الدولي خلال حقبة ما بعد انتهاء الحرب الباردة (تزايد أعداد و أنماط اللاعبين الدوليين تنامي ظاهرة الصراعات العرقية اتساع نطاق الإرهاب و الجريمة المنظمة ثورة المعلومات الهائلة) فإن الدبلوماسية التقليدية (التفاوض و المساومة) سيظل لها دورها الهام في إدارة الصراع الدولي .

ب- الاهتمام الكبير الذي انصب من قبل الباحثين المعاصرين على مفهوم الدبلوماسية الوقائية، على اعتبار أن منع انفجار الصراع الدولي وولوجه دائرة العنف هو أمر أفضل بكثير من الانتظار حتى انفجار الصراع ثم التعامل معه بوسائل الإدارة والحل .

ج- اهتمام بعض الاتجاهات المعاصرة بدور الدبلوماسية متعددة الأطراف في إدارة الصراع الدولي .

د- استئثار وساطة الطرف الثالث بالجانب الأعظم من اهتمام الباحثين المعاصرين على نحو يشي بأن هؤلاء الباحثين يعتبرون الوساطة صلب عملية إدارة الصراع الدولي، وأكثر الأساليب فعالية في هذا الصدد .

هـ- تركيز بعض الاتجاهات على إدارة الصراعات العرقية الأمر الذي يشير

بوضوح إلى تآكل الفارق بين الصراعات الدولية والصراعات الداخلية في ظل مجريات واقع عالم ما بعد الحرب الباردة على نحو ما ذكرنا سلفاً.

٥- بالنسبة للاتجاهات التي تركز على دور أسلوب العقوبات الاقتصادية في دراسة إدارة الصراع الدولي يمكن القول بأنها تضم ثلاثة اتجاهات تحتية:

الاتجاه الأول: يؤكد على أن أسلوب العقوبات الاقتصادية هو أكثر الأساليب فعالية في إدارة الصراع الدولي خلال حقبة ما بعد انتهاء الحرب الباردة، حيث يشهد العالم تعاظم دور العامل الاقتصادي في توجيه دفة السياسة الدولية بصفة عامة، وتراجع مفهوم Geopolitics أمام مفهوم Geo- economics وبالتالي انفسح المجال لتعاظم دور العقوبات الاقتصادية كأسلوب لإدارة الصراع الدولي.

وأما **الاتجاه الثاني** فيرى أصحابه أن العقوبات الاقتصادية هي أداة غير فعالة في إدارة الصراع الدولي، كما أن لها آثاراً سلبية خطيرة على المواطنين العاديين (دون الحكومات) في الدول المعرضة لها، ذلك إلى جانب أنها قد تضر بمصالح دول أخرى لها علاقات اقتصادية هامة مع الدول الواقعة تحت وطأة مثل هذه العقوبات.

في حين يؤكد أنصار الاتجاه الثالث على أن العقوبات الاقتصادية هي أداه لاغنى عنها في إدارة الصراع الدولي ولكن بشرط أن يراعى في تصميمها و استخدامها أن تحقق الأهداف السياسية المتوخاة من ورائها دون الإضرار بالمدنيين، وكذا بمصالح الدول الأخرى التي تربطها بالدولة الخاضعة للعقوبات علاقات اقتصادية هامة.

٦- وأخيرا فبالنسبة للاتجاهات التي تركز على أسلوب استخدام القوة (أو التلويح باستخدامها) في إدارة الصراع الدولي نجد أن الأدبيات المعاصرة قد تناولت جوانب عديدة في هذا الصدد، فثمة اتجاهات يمثلها الفكر الإستراتيجي الأمريكي الرسمي في عالم ما بعد انتهاء الحرب الباردة، وهو الفكر الذي يؤكد على أن استخدام القوة من خلال أسلوب التدخل العسكري المباشر (وبصورة استباقية) في إدارة الصراع هو أكثر الوسائل

فعالية في هذا المجال، وهو الفكر الذي يمكن أن نطلق عليه مبدأ باول ورايس أو إن شئنا الدقة مبدأ رايس وباول ورامسفيلد. كذلك فثمة دراسات ركزت على فكرة التدخل العسكري لفرض الديمقراطية، وأخرى عديدة انصبت على فكرة التدخل لأغراض إنسانية، في حين أن ثمة دراسات أخرى أكدت على أن استخدام القوة المسلحة يتعين أن يكون في خدمة الدبلوماسية التي هي حسب هذا الاتجاه الأسلوب الرئيسي لإدارة الصراع الدولي، وأخيرا فإن اتجاهات أخرى راحت تصب جهودها البحثية على تقويم فعالية تدخل الأمم المتحدة عسكرياً في إدارة الصراع الدولي خلال حقبة ما بعد انتهاء الحرب الباردة، وقد تباينت الرؤى في هذا الصدد على النحو المتقدم.

الحواشي

1-Brown, Seyom, International Relations in a changing Global System (West view Press, Oxford, 1992) p140.

٢- أنظر في هذا المضمون على سبيل المثال :

- Northrup, Terrell A., Book reviews in: (American Political Science Review. v.88, n.1, march 1994) p 259.

٣- أنظر في هذا المضمون على سبيل المثال: بهجت قرني، من النظام الدولي إلى النظام العالمي ،(مجلة السياسة الدولية، العدد «١٦١» يوليو ٢٠٠٥ .) ص٤٠ ، ص٤٥.

٤- أنظر في هذا الصدد على سبيل المثال: ممدوح محمود منصور، العولمة: دراسة في المفهوم والظاهرة والأبعاد ،(دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية)، ٢٠٠٣. ص ١٦: ١٨

٥- يشار هنا إلى أن أهم كتابين أفرزا هذه الأفكار واحتدم النقاش حول فحواهما وتناولتهما عشرات الدراسات هما بطبيعة الحال :

- Huntington, The clash of Civilizations and The Remarking of World Order (Rockfeller Center, New York, 1996).

- Fukuyama, Francis, The end of History and last man (Avon abook INC New York, 1992).

٦- يمكن الرجوع في هذا الصدد إلى الترجمة العربية لكتاب فوكوياما:

-فرنسيس فوكوياما، نهاية التاريخ وخاتم البشر، ترجمة حسين أحمد أمين، (مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٩٣) .

٧- يلقى هذا المصطلح انتشاراً هائلاً في الغرب كتعبير عن ظاهرة الخوف من الإسلام، الأمر الذي حدا بمنظمة المؤتمر الإسلامي إلى إنشاء مرصد خاص بالإسلاموفوبيا، كما اتخذ مجلس العلاقات الإسلامية الأمريكية (CAIR) إجراء مشابهاً يقوم على رصد الظاهرة والرد على الداعين لها. كما يشار إلى أن من أبرز المروجين للإسلاموفوبيا في

الغرب Daniel Pipes المفكر الأمريكي وعضو مجلس إدارة المعهد الأمريكي للسلام. أنظر بصدد العديد من مقالات Pipes في هذا الخصوص: www.danielPipes.org

٨-يعتبر الدكتور جلال أمين واحدا من أكثر المفكرين العرب معالجة لمسألة التحديات التي تجابه الهوية العربية الإسلامية في ظل العولمة، ولعل من أهم دراساته التي عنيت بهذه المسألة:

- تنمية أم تبعية اقتصادية وثقافية ،(الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٥).
- التنوير الزائف، (دار المعارف، القاهرة، ١٩٩٩) .
- عصر التشهير بالعرب والمسلمين: نحن و العالم بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١ ، (دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٤).

٩- أنظر بصدد استشراء ظاهرة الحركات العرقية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة: أحمد وهبان، الحركات العرقية واستقرار العالم المعاصر: دراسة في الأقليات و الجماعات و الحركات العرقية، (الطبعة الخامسة، أليكس لتكنولوجيا المعلومات، الإسكندرية، ٢٠٠٧).

١٠- أنظر في هذا المضمون: محمد طه بدوي و آخرون، مقدمة إلى العلاقات السياسية الدولية ،(أليكس لتكنولوجيا المعلومات، الإسكندرية، ٢٠٠٤)، ص ١٤، ١٥.

١١- إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات، (المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ١٩٩١). ص ٢٢٣.

12- Mitchell, C.R., The Structure of International Conflict, (Macmillan Press, London, 1981)p1.

13-Holsti,Kj., International Politics: A framework for Analysis (Prentice Hall international, New Jersey ,Sixth Edition, 1992), p348 -p372.

14- Nye, joseph S., Understanding International Conflicts: an Introduction to Theory and History (longman, 1997)

١٥- أنظر في هذا الصدد :

-Spence ,J.E., Ethnicity and International Relations: Introduction and

overview (International Affairs, v 72, n3, 1996) pp439 – 443.

- Jackson, Robert, Sovereignty in World Politics: A glance at The concept and Historical landscape (Political Studies, v.XVII, 1999) pp431 – 456.

16- Midlarsky, M.I(Ed), The internationalization of Communal Strife, (Routedge, New York, 1992).

17- Lamborn, Alan c., & Joseph Lepgold, World Politics into The twenty First Century: Unique Contexts, Enduring Patterns (Prentice Hall ,New Jersey ,2003)

١٨- أنظر بصدد هذا الاتجاه: محمد طه بدوي، ليلى أمين مرسي، النظرية العامة للعلاقات الدولية ،(قسم العلوم السياسية، كلية التجارة جامعة الإسكندرية، ١٩٩٢).

وكذا:

- Matthews, Robert O. & others, International Conflict and Conflict Management: Reading in World Politics, (Prentice – Hall Ontario, 1989).

19- Waltz, Kennth, Man, The state and War ; in: Genest Marc A. (ed.) Conflict and Cooperation: Evolving Theories of International Relations, (Harcourt Brace & company m 1996) .p11 -p28.

ويمكن الرجوع إلى رائد الواقعية السياسية هانز مورجانثو:

Morganathau, Hans J., Politics Among Nations (Alfred Knopf, New York, 1962).

٢٠- على اعتبار أن الأزمة كما قدمنا هي إحدى مراحل الصراع، كما أن أساليب إدارتها هي تقريباً ذات أساليب إدارة الصراع من تفاوض، ومساومة، ووساطة، وتهديد باستخدام القوة، واستخدام للقوة....إلخ. أنظر في هذا الصدد :

-Brecher, Michael ,Crises in World Politics: Theory and Reality (Pergamon Press, Oxford, 1993) ,p2-p8

-Snyder, Glenn H., (ed.), International crisis: Insights From Behavioral Research (Free book New York,1972) .p217-p256.

21- Dixon, William J., Third-party Techniques for Preventing Conflict Escalation and Promoting Peaceful Settlement (International Organization, v.50, n.4,1996).

22- Wathins, Michael & Susan Rosegrant ,Breakthrough International Negotiation: How Great Negotiators Transformed The world's Toughest Post-cold War Conflict (Jossey – Bass San Francisco, 2001).

23- Seaver, Brenda M., Weak States and Aggressive Foreign Policy Strategies: The use of limited Force to Solicit Third-Party Involvement, (paper presented to: Annual meeting of American political science Association, San Francisco, August-september, 2001).

24- Woodhouse, Tom, Oliver Ramsbtham & Hugh Mail, Contemporary Conflict Resolution (Policy Press, Cambridge ,2000).

25- Lerche, Charles & Abdulaziz Said, Concepts of International Relations in Global Perspective, (Prentice –Hall, New Jersey, Third Edition, 1979) ,p135 -p151.

26- Mitchell, op.cit, p250-p279.

27- Holsti, op.cit,p348-p372.

28- Burton, john & Frank Dukes, Conflict: Reading in Management and Resolution (Macmillan, 1990).

٢٩- أنظر في هذا الصدد كذلك :

-Jeong, Ho-won (ed.), Conflict Resolution: Process, Dynamics and Structure (Ashgate Publishing, Aldershot, UK,1999).

- Fisher, R.J., Interactive Conflict Resolution, (Syracuse University Press, Syracuse, 1997).

30- Burton, john W., Conflict Resolution, as a Political philosophy, in: Dennis J.D Sandole & Hugo van de merwe (eds.), Conflict Resolution: Theory and Practice ,Integration and Application (Manchester University Press, 1993), p55-p64.

٣١- أنظر بصدد هذا التصور موقع SAIS على شبكة المعلومات الدولية www.sais-jhu.edu

٣٢- أنظر في هذا الصدد على سبيل المثال :

- Ball, Nicole, Making Peace Work, (Johns Hopkins University Press, Washington, 1996).

- Evans, Gareth, Cooperating for Peace: The global Agenda for The 90s and Beyond, (Allen and Unwin Publishers New York,1993).

- Zartman, E. William & J.Lewis Rasmussen (eds.), Peacemaking in: Methods International Conflict and Techniques (United States Institute of Peace Press, Washington, 1997).

- James, Alan, Peacekeeping in International Politics, (St, Martin's New York,1990).

. وبصدد دراسات الحالة أنظر :

- Cohen, Herman J., U.S- Africa Policy as Conflict Management (SAIS Review, V.XXI, n1, winter – spring, 2001).

- Betts, Wendy, Third Party Mediation: An obstacle to Peace in Nagorno Karabakh,(SAIS Review,v.17,n2,1999).

٣٣- يقصد بالصراع المتجذر أو الصراع الممتد Protracted Conflict كما يقول Azar التفاعلات العدائية بين أطراف دولية معينة التي تمتد عبر فترة طويلة من الزمن مصحوبة بتصاعدات دورية في أحداثها على هيئة حروب تتراوح من حيث عنفها ومدى تكرارها، وفي كل الأحوال تستمر هذه التفاعلات ما بين هبوط وصعود دون أن تبدو لها نهاية في الأفق، و ذلك حال الصراع العربي الإسرائيلي .

أنظر في هذا المضمون :

- Azar, Edward E., Protracted International Conflict: Ten Propositions (International Interactions, v.12.n1,1985).

34- Watkins & Rosegrant, op.cit.

35- Mnookin, Robert H.& Lawrance E Susskind & Pacey C. foster (eds.), Negotiating on Behalf of Others, (Sage Publications, India, 2000) .

36- Leech, John, Asymmetries of Conflict: War Without Death (Contemporary Review Company Ltd., London ,2002).

. من الدراسات الأخرى التي تعالج دور الدبلوماسية في إدارة الصراع الدولي خلال مرحلة ما بعد انتهاء الحرب الباردة أنظر كذلك :

- Berridge G.R, Diplomacy: Theory and practice, (Palgrave. New York,2002).

- Dizard, Wilson, digital diplomacy: U.S. Foreign Policy in The information Age, (praeger,2001).

37- Powell, Robert, Bargaining Theory and International Conflict (Annual Reviews of Political, v.5,2002)

٣٨- إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية بين النظرية والواقع (إصدار خاص، أسيوط، ٢٠٠١).ص ١٨٣.

39- Art m Robert J. & Robert Jervis, International Politics: Enduring Concepts and Contemporary Issues, (Longman, New York, Fifth Edition, 2000).P,169.

40- Talbott, Storobe, Globalization and Diplomacy: A practitioner's Perspective (Foreign Policy, Fall1997).

٤١- السيد أمين شلبي، من الحرب الباردة إلى البحث عن نظام دولي جديد، (الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة ١٩٩٥). ص ١٦١، ١٦٢. وأنظر كذلك بالتفصيل :

- Griffiths – Fulton, Lynne, The UN and Conflict Prevention: From Rhetoric to Concrete Action (Ploughshares Monitor,v22, i3, Sept 2001) pp15-19.

42- George, Alexander L., Strategies for Preventive Diplomacy and Conflict Resolution (Political Science and Politics v33, i1, March, 2000).

43- Jentleson, Bruce (ed.), Opportunities Missed Opportunities Seized: Preventive Diplomacy in The post-cold War World (Rowmand and Littlefield, Lanham,1998).

44- George, op.cit.

45- lund, Michael S., Preventing Violent Conflicts: A strategy for Preventive Diplomacy (United States Institute of Peace Press, Washington, 1996).

46- Zartman, William (ed.), Preventive Negotiation: Avoiding Conflict Escalation (Rowman& Littlefield Publishers Lanham, Md., 2001)

47- Cahill, Keven M., Preventive Diplomacy: Stopping Wars before They Start (Routledge, New York,2000).

48-Available online at : www.Settled.com

49- Terris, Lesley & Zeev Maoz, Rational Mediation: a Theory and a Test (paper presented at The annual Meeting of the American Political Science Association, San-Francisco, Aug – September, 2001).

ولدراسة مشابهة أنظر :

- Wall, James A. & John B stark & Rhetta L.Standler, Mediation: A Current Review and Theory Development (Journal of Conflict Resolution ,v45,n3, 2001).

50- Kleiboer, Marieke, Understanding Success and Failure of International Mediation (The Journal of Conflict Resolution, v40,n2, jun 1996).

51- Haas, Ernst B., Collective Conflict Management: Evidence for a New World Order?, in :Thomas Weiss G.(ed.), Collective Security in a Changing World, (Lynne Reinner, Colo., 1993).

52- Dixon, op.cit.

53- Seaver, op.cit.

54- Kriesberg, Louis & Stuart Thoron (eds.), Timing The de-escalation of International Conflicts (Syracause University Press, Syracause, 1991).

55- Rothman, Jay, From Confrontation to Cooperation: Resolving Ethnic and Regional Conflict (Newburg park, Sage, 1992).

56- Siedschlag Alexander, Political Institutionalization and Conflict Management in the new Europe-path-shaping for the Better or Worse? (paper presented at Association, San-Francisco, Aug.,2001).

أنظر كذلك بصدد أهمية المأسسة :

- Rothman, jay& Mariel Olson, From Interests to Identities: Toward a New Emphasis in Interactive Conflict Resolution (Journal of Peace Research, v.38,n3,2001).

57- Brecher, Michael & Jonathan Wilkenfeld, A study of Crisis (University of Michigan Press Ann Arbor, 1997).

٥٨ – أنظر بصدد هذا الاتجاه المؤسسي القانوني في دراسة إدارة الصراع الدولي :

- Merrills, J. G., International Dispute Settlement (Cambridge University Press, Cambridge ,Third Edition, 1998).

- Disputes: International and Procedures, (Oxford University Press, Oxford, 1999).

59- Seaver, op.cit.

60- Bercovitch, Jacob & Jeffrey Langley, The nature of International Mediation (Journal of Conflict Resolution, v37, n1, 1993).

وأنظر كذلك كتابهما :

- International Conflict: A chronological Encyclopedia of Conflicts and Their Management: 1945-1995 (Congressional Quarterly, Washington, 1997).

٦١- أنظر في هذا الصدد :

- Kriesberg, Louis, International Conflict Resolution: The U.S-USSR and Middle East Cases(Yale University Press, New Haven,1992).

- Joffe, Josef, Mediation in Middle East (The Washington Quarterly, v25, n4, autumn,2002).

- Touval s., The super Powers Mediators in: Bercovitch J.& J.Z.Rubin (eds.), Mediation in International Relation: Multiple Approaches to Conflict Management (St. Martin's, New York,1992).

- Slim, R.M., Small-state Mediation in International Relation: The Algerian Mediation of Iranian Hotage Crisis, in: ibid.

- Princen, Thomas, Intermediaries in International Conflict (Princeton university press, Princeton, 1992).

62- Naylor T., Patriots and Profiteers Economic Warfare: Sanctions, Embargo Busting and Their Human Cost (Northeastern University Press,2001)

٦٣- أنظر في هذا الصدد :

- Nester, William, International Relations: Politics and Economics (Wadsworth, Belmont, 2001).p520-p521.

وكذا:

- Luttwak, Edward, From Geopolitics to Geo-economies, (National Interest, v20,1990)p.17.

٦٤- أنظر في هذا المضمون :

- Cortright, Divid & others, Toward Humane and Effective Sanctions Management: Enhancing of the UN System, (Watson Institute for International Studies, n31, 1998).

-وكذا

- Cortright, Divid, George A Lopez & others, The sanctions Decade: Assessing UN Strategies in The 1990s (Lynne Rhenner Publisher, Colo, 2000).

وكذا أنظر :

- Baldwin, David A, Evaluating Economic Sanctions (International Security, v23;n2 Fa11 1998)p189-p199.

٦٥-أنظر في هذا الصدد :

- Dorussen, Han, Balance of power revisited: A multi – country Model of Trade and Conflict (Journal of Peace Research, v.36, Jul 1999).

وكذا :

- Gowa, Joanne, Allies, Adversaries and International Trade (Princeton University Press, Princeton, 1994).

66- Pape, Robert A., Why Economic Sanctions Still Do Not Work, (International Security, Summer 1998,v.23,n1),p66-p76.

67- Hafbauer, Gray & Jeffrey schott & Khmberly Elliot, Economic Sanctions Reconsidered: History and Current Policy (LLE, Washington, Dc. 1990).

أنظر كذلك بصدد وجهة النظر هذه :

-Simons, Geoff, Imposing Economic Sanctions (Pluto press, London, 1999).

68- Salame, Ghassan, Post-cold War Wars in: Mariejclaude Smouts (ed.), The new International Relations: Theory and Practice (Hurst & Company, London, 2001).

69-Garoupa, Nuna & Gata joao E., A theory of International Conflict Management and Sanctioning(Dep. Of Economics and Business, Universitat Pompeu), Available Online at: http://ideas.repec.org

٦٩- إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية بين النظرية و الواقع، م.س.ذ ،ص٢١٩ .

-أنظر بصدد العقوبات الاقتصادية على العراق :

- Graham –Brown, Sara, Sanctioning Saddam: The Policy of Intervention in Iraq, (Tauris in Association Withmerip, London,1999).

70- Nicholson, Michael, International Relations: A concise Introduction (Palgrave Macmillan, New York second edition, 2002).p146-p148.

71- Garfield, Richard, Economic Sanctions, Humanitarianism and Conflict

after The Cold War (Social justice, Fall2002, v29,i3)p94-p108.

-أنظر كذلك بصدد دور العقوبات الاقتصادية في عالم ما بعد انتهاء الحرب الباردة:

-Haas, Richard N., & Meghan L. O'Sullivan (eds.), Honey and Vinegar: Incentives, Sanction and Foreign Policy (Brookings Institution Press, Washington, 2001).

-Baldwin, David A., Economic Sanctions Evaluation(International Security, v24,i3,winter1999)p80-p104.

72- Art & Jevis, op.cit.

73- Fearon, James D., Sinaling versus, The balance of Power and Interests: An empirical Test of a Crisis Bargaining Model (The journal of Conflict Resolution, v38,n2,jun1994)p236-p269.

74- Garfinkle, Adam, Strategy and Preventive Diplomacy: (United States Foreign Policy and Humanitarian Intervention, (Orbis ,v45,i4,fall2001). p503-p515.

أنظر كذلك بصدد ما يسمى بالتدخل الإنساني في كل من الصومال و البوسنة :

- Western, Jon, Sources of humanitarian intervention: Beliefs, Information and Advocacy in The US Decisions on Somalia and Bosnia (International Security, v27i4,spring 2002).p112-p143.

75- Hippel, Karin von, Democracy by Force: US Military Intervention in The post Cold War World (Cambridge university press, 2000).

٧٦- أنظر في هذا الصدد :

- Blechman, Barry M.& Cofman Tamara Winttes, Defining moment: The threat and Use of Force in American Foreign Policy (Political Science Quarterly, v114,n1, 1999).

وكذا :

- Powell Colin L.G, US Force: Challenges Ahead, (Foreign Affairs, v.72, Winter 1992-1993).

٧٧- أنظر في هذا الصدد :

- Brooks, Stephen G&William C. Wohlforth, American Primacy in Prospective (Foreign Affairs, v81, Jul/Aug2002).

- Aspen Strategy Group (U.S), The United States and The use of Force in The post – cold War Era (The Aspen Institute, Washington, 1995).

78– Rice, Condoleezza, Promoting The national Interest, (Foreign Affairs, v79, n1,jan/feb,2000).

79– Levite, Ariel E & Bruce W. Jentleson & Larry Berman (eds.), Foreign Military Intervention; The dynamics of Protracted conflict (Colombia University Press ,1992).

٨٠ – أنظر في هذا الصدد :

- Bildt, Carl, Force and Diplomacy (Survival, v42, n1, sprig 2000) ,p 141-p148.

- Zartman ,I .William & Jeffrey Z.Robin (eds.), Power and Negotiation (University of Michigan Press, Ann Arbor,1999).

٨١– بطرس بطرس غالي، أزمة الخليج و قضايا ما بعد الأزمة، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٠٥)، يوليو ١٩٩١. ص٤ إلى ص١١.

82 – Nester, op.cit.

83 - Blechman, Barry M., Intervention Dilemma ; (The Washington Quarterly, v18,n3,summer1995).

أنظر كذلك لوجهات مشابهة :

- Diehl, P. & Reifschneider J. & Hensel P., United Nations intervention and recurring conflict (International Organization, v50,n4,1996).

- Anderson, Andean, United Nations Intervention by United Democracies? (Journal of Cooperation and conflict,v37,n4,Dec2002).

٨٤ – أنظر بصدد هذا الاتجاه على سبيل المثال: باتريسيو نولاسكو، أنمى شاوس، آلان ديمس، الأمم المتحدة: الشرعية الجائرة، ترجمة: فؤاد شاهين،(الدار الجماهيرية، طرابلس، ١٩٩٥).

تم بحمد الله

السيرة الذاتية

- الاسم: د / أحمد محمد محمد وهبان
- تاريخ ومحل الميلاد: ١٠/ ٦/ ١٩٦٥ - جمهورية مصر العربية.
- الوظيفة الحالية: أستاذ مشارك بكلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة الملك سعود بالرياض - المملكة العربية السعودية.
- أستاذ العلوم السياسية المشارك بكلية التجارة جامعة الإسكندرية جمهورية مصر العربية.
- التخصص العام: العلوم السياسية.
- التخصص الدقيق: العلاقات الدولية.
- حصل على درجة دكتور الفلسفة في العلوم السياسية من جامعة الإسكندرية عام ١٩٩٦.
- حاصل على جائزة الدولة التشجيعية - جمهورية مصر العربية (٢٠٠١).
- حاضر طلاب مرحلة البكالوريوس ومراحل الدراسات العليا بجامعة الإسكندرية وبعض الجامعات العربية في موضوعات مقررات عديدة أهمها:

١. مدخل العلوم السياسية.
٢. النظرية العامة للعلاقات الدولية.
٣. تاريخ الفكر السياسي.
٤. التنمية السياسية.
٥. سياسات خارجية معاصرة.
٦. التاريخ الدبلوماسي.
٧. مشكلات سياسية دولية.
٨. العلاقات الدولية في الإسلام.
٩. تطور السياسة الدولية.
١٠. النظرية السياسية.
١١. مقدمة في العلاقات الدولية.
١٢. تحليل السياسة العامة.
١٣. نظام الحكم في الإسلام
١٤. لتنظيم العالمي

له العديد من الكتب والأبحاث والدراسات المنشورة منها :

١. العلاقات الأمريكية الأوربية بين التحالف و المصلحة (مكتبة نهضة الشرق، القاهرة ١٩٩٥).

٢. الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر: دراسة في الجماعات و الحركات و الأقليات العرقية (دار الجامعة الجديدة، والدار الجامعية «خمس طبعات»، الإسكندرية، ١٩٩٧، ١٩٩٩، ٢٠٠١، ٢٠٠٣،٢٠٠٧).

٣. ظاهرة التخلف السياسي: رؤية جديدة للواقع السياسة في العالم الثالث (مجلة كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ١٩٩٩).

٤. لتخلف السياسي وغايات التنمية السياسية (دار الجامعة الجديدة، و الدار الجامعية، وأليكس لتكنولوجيا المعلومات، الإسكندرية «ثلاث طبعات» ١٩٩٩، ٢٠٠٣، ٢٠٠٤).

٥. التاريخ الدبلوماسي: العلاقات السياسية بين القوى الكبرى ١٨١٥ - ١٩٩٠ (دار الجامعة الجديدة، الدار الجامعية، أليكس لتكنولوجيا المعلومات، الإسكندرية «خمس طبعات» ٢٠٠٠، ٢٠٠١، ٢٠٠٣، ٢٠٠٦، ٢٠٠٤) - بالاشتراك.

٦. الفكر السياسي للماوردي: رؤية معاصرة (مجلة كلية التجارة - جامعة الإسكندرية، ٢٠٠٠).

٧. الماوردي: رائد الفكر السياسي الإسلامي (دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠٠١).

٨. حلف شمال الأطلنطي: العلاقات الأمريكية الأوربية بين التحالف و المصلحة ١٩٤٥ - ٢٠٠٠ (دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠٠١) - بالاشتراك.

٩. الصراع الهندي الباكستاني في مرحلة الحرب التقليدية (مجلة كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية، ٢٠٠١)

١٠. الصراع الهندي الباكستاني و الخيار النووي (مجلة كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ٢٠٠٢).

١١. مدخل العلوم السياسية، (دار خوارزم، القاهرة، ٢٠٠٢) - بالاشتراك.

١٢. مقدمة إلى العلاقات السياسية الدولية (أليكس لتكنولوجيا المعلومات، الإسكندرية، ٢٠٠٤)- بالاشتراك.

١٣. الصراع الهندي الباكستاني بين الحرب التقليدية والخيار النووي (أليكس لتكنولوجيا المعلومات، الإسكندرية، ٢٠٠٥).

١٤. مدخل العلوم السياسية، (أليكس لتكنولوجيا المعلومات، ٢٠٠٧) بالاشتراك.

١٥. تحليل إدارة الصراع الدولي: دراسة مسحية للأدبيات المعاصرة (مجلة عالم الفكر- الكويت، أبريل ٢٠٠٨).

١٦. السياسة الأمريكية تجاه مشكلة دارفور بين اعتبارات المصلحة ودعاوى الأخلاقية (مجلة كلية التجارة بدمنهور، جامعة الإسكندرية، يناير ٢٠٠٩م).

١٧. نشر العديد من هذه المؤلفات إلكترونياً على: www.kotobarabia.com

إصدارات الجمعية السعودية للعلوم السياسية

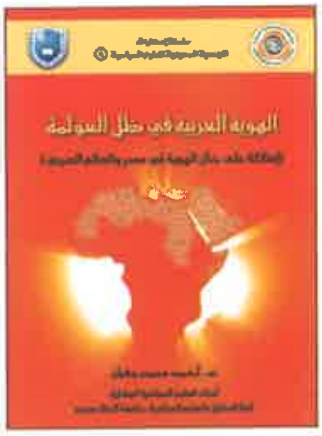

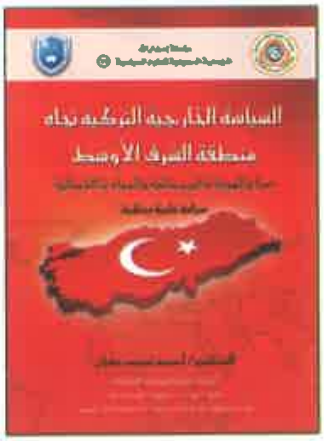

للتواصل مع الجمعية

ص.ب ٧٠٥٦٦ الرياض ١١٥٧٧ المملكة العربية السعودية

هاتف: ٤٦٧٠٣٨٤ ٠١ - ٤٦٧٠٣٨٥ ٠١ - فاكس: ٤٦٧٠٣٨٣ ٠١

البريد الإلكتروني: spsaksu@yahoo.com

www.spsaksu.sa/index